العـدد 65
الربع الأول
2021

المراقب الاقتصادي

MAS
معـهـد أبـحـاث الـسـيـاسـات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +972 (2) 298 7053/4 | Fax: +972 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سـلطة النقـد الفلسـطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معـهـد أبـحـاث الـسـيـاسـات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي عدد 65/ 2021

هيئة التحرير:
- د. فضل النقيب
- رجا الخالدي
- د. نعمان كنفاني

فريق البحث والمراجعة:
- إسلام ربيع
- حبيب حن
- إيمان سعادة
- د. رابح مرار
- مسيف جميل

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/2987053-2-972+
فاكس: 2987055-2-972+
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: 2982700-2-972+
فاكس: 2982710-2-972+
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: 2415251-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني :info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق راس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946-2-972+
فاكس: 2946947-2-972+
الموقع الالكتروني: www.pcma.ps
بريد الكتروني: info@pcma.ps

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي
https://www.mas.ps/files/server/2021/New/Q64%20English.pdf

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2021
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تشرين الثاني 2021

MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

المحتويات

1	**الاقتصاد الحقيقي: نكسة وبائية متجددة**	**5**
	1-1 النشاط الاقتصادي	5
	1-2 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات	8
	1-3 القطاعات التجارية والمالية والخدمية	10
	1-4 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي	11
	1-5 الأسعار	13
	1-6 البنية التحتية الخدمية: إدارة النفايات الصلبة	15
	تحت المجهر: الخسائر البشرية والاقتصادية لعدوان إسرائيل في أيار 2021 على قطاع غزة	**22**
2	**سوق العمل**	**25**
	توزيع العمالة	25
	البطالة	27
	الاجور	28
	الحد الادنى للأجور	29
3	**المالية العامة**	**30**
	الإيرادات العامة	30
	النفقات العامة	31
	الفائض/العجز المالي	31
	المتأخرات الحكومية	32
	الدين العام الحكومي	33

4	**القطاع المالي**	**34**
	4-1 القطاع المصرفي	**34**
	التسهيلات الائتمانية	34
	القروض المتعثرة	36
	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	37
	النقدية والمعادن الثمينة	37
	الودائع	38
	أرباح المصارف	38
	متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض	39
	حركة تداول الشيكات	39
	شركات الإقراض المتخصصة	41
	4-2 القطاع المالي غير المصرفي	**42**
	قطاع الأوراق المالية	42
	قطاع التأجير التمويلي	43
	قطاع التأمين	44
5	**التنمية الإجتماعية**	**45**
	تأثير جائحة كورونا على الرعاية الصحية كأحد مكونات الفقر المتعدد الأبعاد	45
	الوصول إلى الخدمات الصحية	46
	الأمراض المزمنة أو غير السارية	46
	التأمين الصحي	47
	الإعاقة	47
	الخاتمة	47
6	**إصدارات حديثة**	**49**
	آفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 2019-2025	49
7	**مفاهيم وتعاريف اقتصادية: ريع السيادة (Seigniorage)**	**51**
8	**المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2021**	**54**

الربع الأول 2021 في سطور

- **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2021 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) نمواً بمعدل 1.9% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 3,607.5 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة نمو بمعدل 1.7% في الضفة الغربية، وبمعدل 2.3% في قطاع غزة، وهو ما انعكس في زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.2% (1.1% في الضفة الغربية، و2.1% في قطاع غزة) لتصل إلى 737.9 دولار (1,060.4 دولار في الضفة الغربية، و303.9 دولار في قطاع غزة).

- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 4.4 نقطة مئوية بين الربع الأول من العام 2021 والربع الرابع من العام 2020، ووصل إلى 27.8% (17.1 % في الضفة، و47.9% في القطاع). بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 135.8 شيكل، موزعاً بين 124.9 للعاملين في الضفة، و60.6 للعاملين في القطاع و263.8 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 29% بمتوسط أجر بلغ 733 شيكلاً.

- **المالية العامة:** انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول من العام 2021 ليصل إلى 3.4 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.7 مليار شيكل خلال الربع المناظر (انخفاض بنسبة 7%). من جهة أخرى، ارتفعت النفقات العامة (أساس الالتزام) بنسبة 11%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 3.9 مليار شيكل. وقد بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 1.7 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي بنحو 15% مقارنة بالربع المناظر ليبلغ نحو 11.8 مليار شيكل.

- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الأول 2021 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.1 مليار دولار، 21% منها للقطاع العام. كما نمت الودائع بشكل طفيف (بنسبة 0.2%) خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 16.5 مليار دولار. وقد بلغ صافي أرباح المصارف في هذا الربع 55.3 مليون دولار، مسجلاً بذلك نمواً بأكثر من الضعف مقارنة مع الربع السابق.

- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.5 مليار دولار نهاية الربع الأول من العام 2021. هذا، ولم تشهد القيمة السوقية نمواً ملحوظاً مقارنة مع الربع السابق. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 466.2 نقطة، بانخفاض قدره 1% مقارنة مع الربع السابق.

- **التضخم والأسعار**: شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول من العام 2021 تضخماً سالباً (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.26% مقارنة بالربع السابق. وبالتالي، فإنّ القوة الشرائية تحسنت بالمعدل نفسه بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 1.63% نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

1- الاقتصاد الحقيقي: نكسة وبائية متجددة

تأثر النشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام 2021 بعاملين متناقضين: الأول إيجابي تمثل بحصول المواطنين على لقاح كوفيد-19 على نطاق واسع، ما أشاع جواً من التفاؤل بقرب الخلاص من الجائحة، ما قلص من مستوى المخاوف والمخاطر، وساعد على رفع مستوى توقعات رجال الأعمال؛ والثاني سلبي تمثل بانتشار موجة جديدة من الوباء، ما تسبب في إغلاقات وقيود جديدة على النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات. نستعرض هنا الأداء الاقتصادي في الربع الأول من العام 2021، كما نسلط الضوء على مؤشرات واحتياجات إدارة النفايات الصلبة، وهو أحد قطاعات البنية التحتية الخدمية التي تفتقر إلى الإدارة السليمة والتنفيذ، وتعاني من الإجراءات الإسرائيلية التعسفية، ما يهدد الاقتصاد والبيئة والصحة العامة.

1-1 النشاط الاقتصادي[1]

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)، في الربع الأول من العام 2021 بنحو 1.9%، مقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-1). حصل هذا الارتفاع نتيجة نمو بمعدل 1.7% في الضفة الغربية، و 2.8% في قطاع غزة ما بين الربعين المتلاحقين. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان أقل بنحو 5.9% من قيمته في الربع المناظر من العام 2020. أما على مستوى الأسعار الجارية، فقد وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الربعي إلى 4,235.5 مليون دولار. من المهم أن نلاحظ أن الشكل 1-1 يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام 2021 بالأسعار الحقيقية ما زال أقل بنسبة 10% من مثيله في العام 2019، أي قبل الجائحة.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الربع للأعوام 2019-2021
(مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

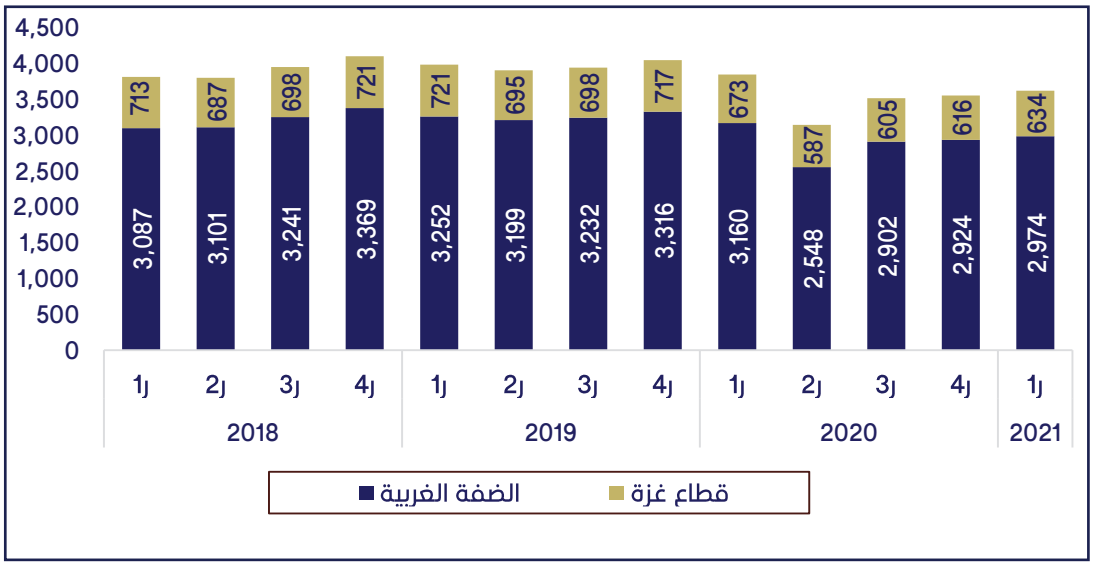

نما كل من إجمالي الاستثمار والاستهلاك الخاص بنحو 2.9% و 5.2% على التوالي في الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-2). في المقابل، تراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 10.1% خلال الفترة نفسها، ونما العجز في الميزان التجاري بنحو 5.9% بسبب تراجع الصادرات (10.8%) مقابل الاستقرار النسبي في الواردات (تراجع بنحو 0.3%). تظهر المقارنة مع الربع المناظر من العام 2020 تراجعاً في جميع مؤشرات

1 معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالأخص إحصاءات الحسابات القومية الربعية. يتم الإشارة إلى المصادر الأخرى حيثما تستخدم. كما أن جميع نسب التغيير مقاسة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015، ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الإنفاق الحكومي، إضافة إلى تقلص العجز في الميزان التجاري بسبب الزيادة في صادرات السلع (24.6%).

على مستوى الإنتاج، شهد الربع الأول من العام 2021 ارتفاعاً في القيمة المضافة لجميع القطاعات الخدمية الرئيسية مقارنة مع الربع السابق باستثناء المعلومات والاتصالات (- 2.7%)، والإدارة العامة (- 1.9%)، والخدمات الأخرى (-0.8%). أما فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، فشهد قطاع البناء والإنشاءات ارتفاعاً بنحو 6.9% خلال الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، بينما تراجع كل من قطاعي الزراعة والصناعة بنحو 3.3% و 0.8% على التوالي.

شكل 1-2: الإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2019-2021
بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)

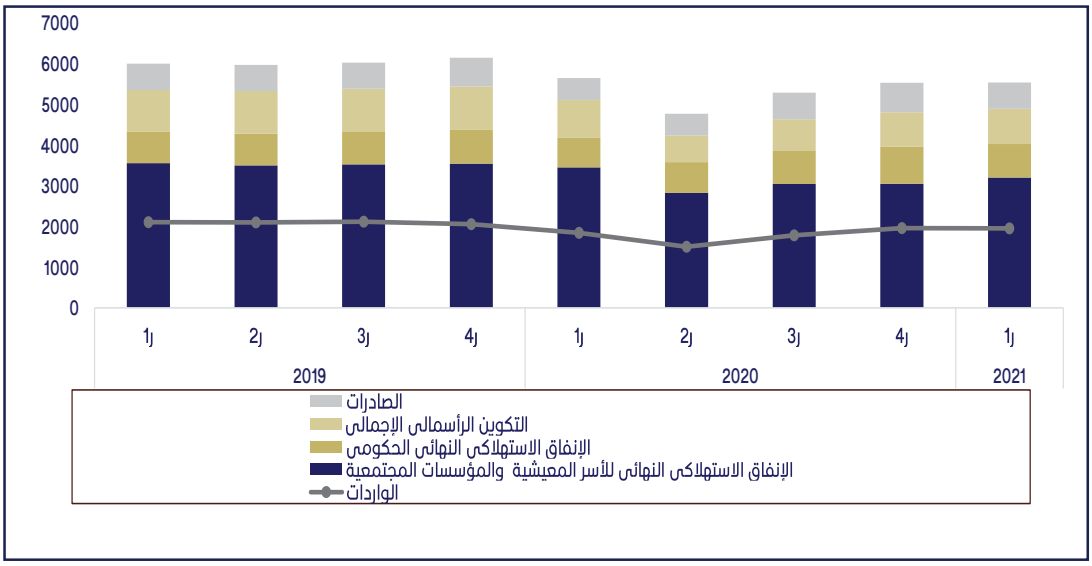

حصّة الفرد من الناتج المحلي

أدّى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق إلى زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.2% (1.1% في الضفة الغربية، و 1.2% في قطاع غزة). في الوقت ذاته، يلاحظ أن حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا الربع كانت أقل بنحو 8.3% مما كان عليه قبل سنة (- 8.2% في الضفة الغربية، و- 8.5% في قطاع غزة). من الجدير بالذكر أن حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 866.3 دولار بالأسعار الجارية في الربع الأول من العام 2021.

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال[2]

يشير مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال إلى أن النشاط الاقتصادي تحسن في الربع الأول من العام 2021، ولكن قيمة المؤشر لا تزال أقل من قيمته في الفترة المناظرة قبل الجائحة في الربع الأول من العام 2020 (انظر الشكل 1-3).

2 يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مدراء المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغيّرها للأشهر القادمة. المؤشر يعطي لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، والتوقعات حوله للأشهر القادمة.
القيمة القصوى للمؤشر تبلغ موجب 100، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100. وفي حال كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وازدياد المؤشر يدل على تحسّن الوضع الاقتصادي العام. وبالعكس فيما يخص القيم السالبة، فهي تدلل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد سوءاً كلما اقتربت من سالب 100 اقتراب قيمة المؤشر من الصفر يدلل على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

شكل 1-3: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للأعوام 2019-2021

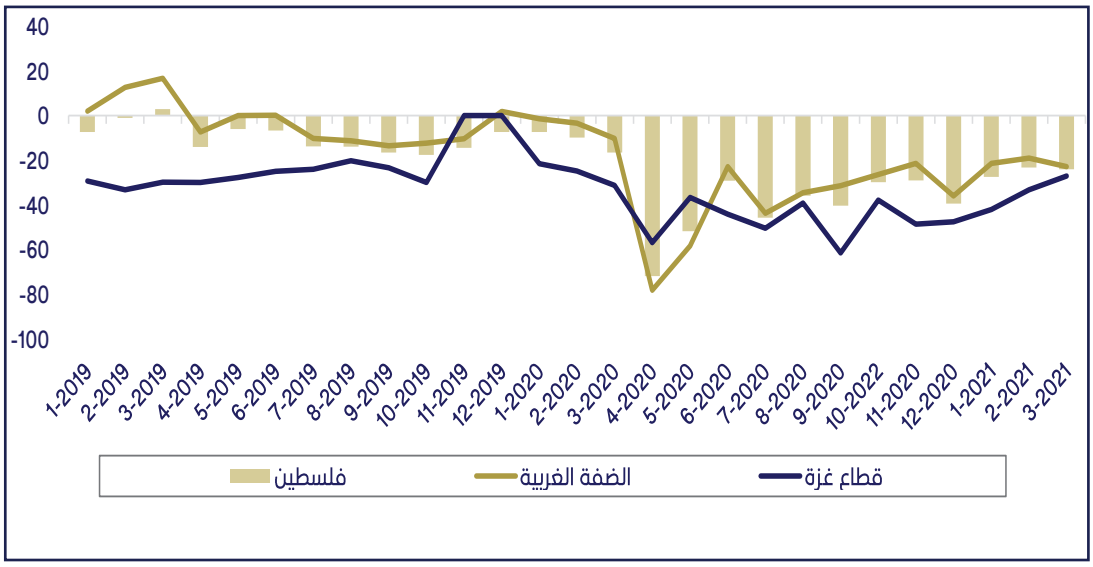

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2021. مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2019-2021. رام الله، فلسطين.

تسجيل السيارات

تشير بيانات وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية إلى ارتفاع في عمليات تسجيل السيارات بنحو 37.3% في الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، حتى وصلت إلى 7,602 سيارة. يعود الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مقدارها 24.8% تقريباً في تسجيل السيارات المستعملة المستوردة من السوق الخارجي، التي تشكل بالعادة نحو ثلاثة أرباع السيارات الجديدة التي يتم تسجيلها محلياً. يلاحظ أن عدد السيارات المسجلة فاق مستوى ما قبل جائحة كورونا، إذ ارتفع عدد السيارات المسجلة بنحو 29.8% مقارنة بالربع الأول 2020 (انظر الشكل 1-4).

شكل 1-4: بيانات تسجيل السيارات المستوردة الربعية، 2019-2021

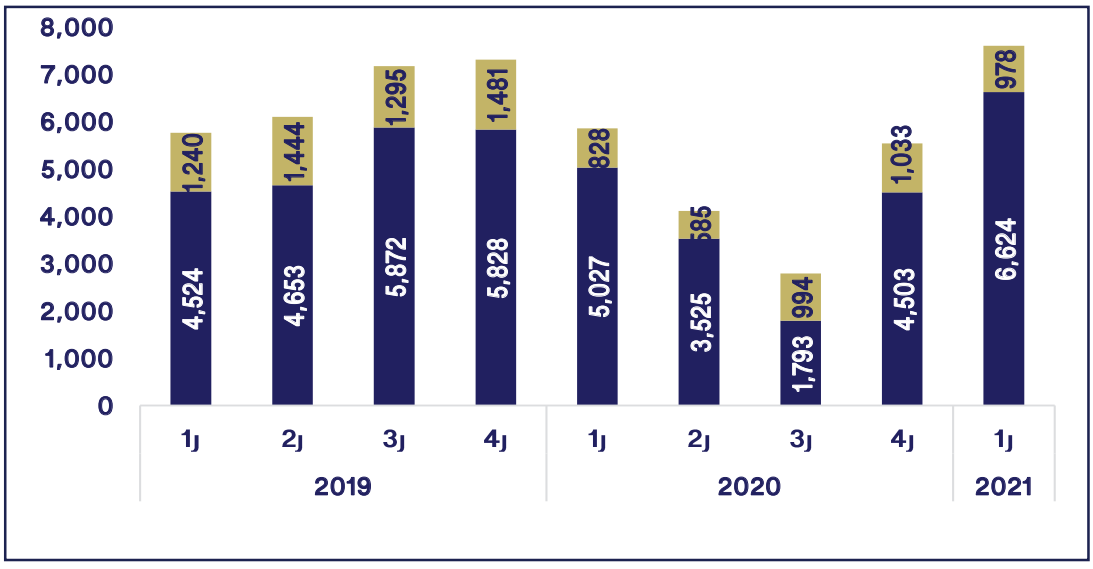

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، 2021. بيانات تسجيل السيارات الشهرية، 2019-2021. رام الله، فلسطين.

2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات[3]

انخفضت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الأول من العام 2021 بنحو 0.2% و 9.5% مقارنة مع الربع السابق ومع الربع المناظر من العام 2020 على الترتيب. وقد أدى هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 24.0% في الربع الرابع من العام 2020، و 24.5% في الربع الأول من العام 2020 إلى 23.5% في الربع الأول من العام 2021.

قطاع الزراعة

شهدت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراجة وصيد السمك تراجعاً بنحو 3.3% في الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 16.1% مقارنة بالربع الأول من العام 2020. وعليه، تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 6.8% في الربع الرابع من العام 2020 و 7.3% في الربع الأول من العام 2020 إلى 6.5% في الربع الأول من العام 2021.

قطاع الصناعة

كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الأول من العام 2021 أقل بنحو 0.8% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2020، وتراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 13.2% إلى 12.8% خلال الفترة نفسها، وارتفعت بنحو 0.4 نقطة مئوية بسبب التراجع الأكبر في القيمة المضافة للقطاعات الأخرى (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية للأعوام 2020 و2021
(مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر1 2020	ر4 2020	ر1 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
التعدين واستغلال المحاجر	12.9	12.7	13.7	%7.9	%6.2
الصناعات التحويلية	401.8	398.5	391.5	%1.8-	%2.6-
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	46.8	34.9	36.5	%4.6	%22.0-
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	16.0	17.3	18.1	%4.6	%13.1
قطاع الصناعة (المجموع)	477.5	463.4	459.8	%0.8-	%3.7-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

أما بالنسبة للمؤشر الصناعي، فقد انخفض الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 1.2% خلال الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع الذي سبقه، ولكنه ارتفع بنحو 10.4% بالمقارنة مع الربع المناظر ليصل إلى حوالي 105.1 نقطة (سنة الأساس 2018) (انظر الشكل 1-5).

3 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

شكل 1-5: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الربعي، 2019-2021
(سنة الأساس 2018)

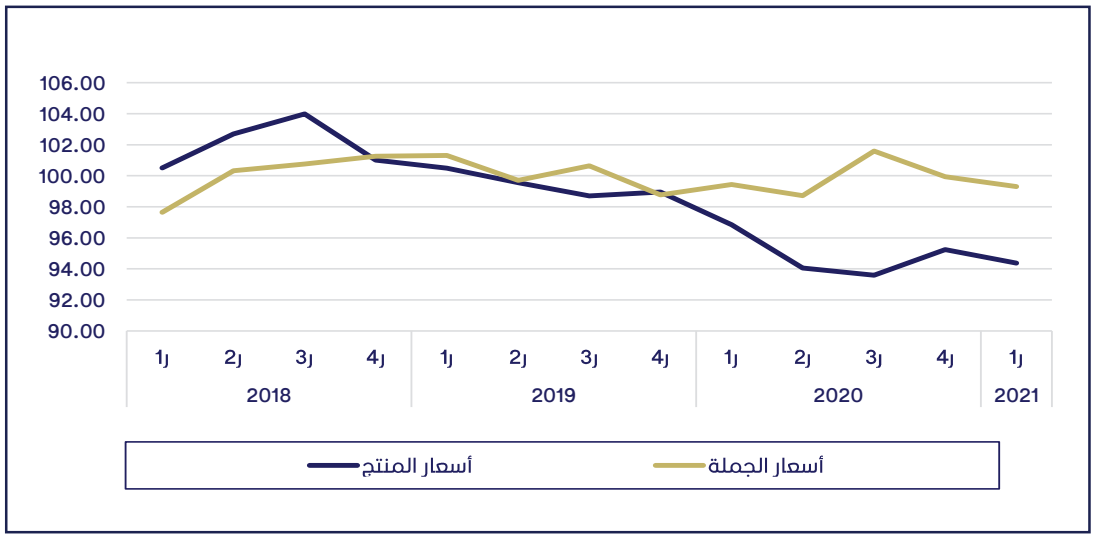

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010 -2021.

قطاع الإنشاءات

على الرغم من التراجع في القطاعات الإنتاجية، ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنحو 6.9% في الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، لكنها كانت لا تزال أقل بنحو 14.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. نتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.3% مقارنة بنحو 4.1% في الربع الرابع من العام 2020، ولكن مساهمتها كانت لا تزال أقل من مستوى الربع الأول 2020 (4.7%).

شكل 1-6: رخص الأبنية الصادرة في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات
(سنة الأساس 2015) من الربع الأول 2019 إلى الربع الأول 2021

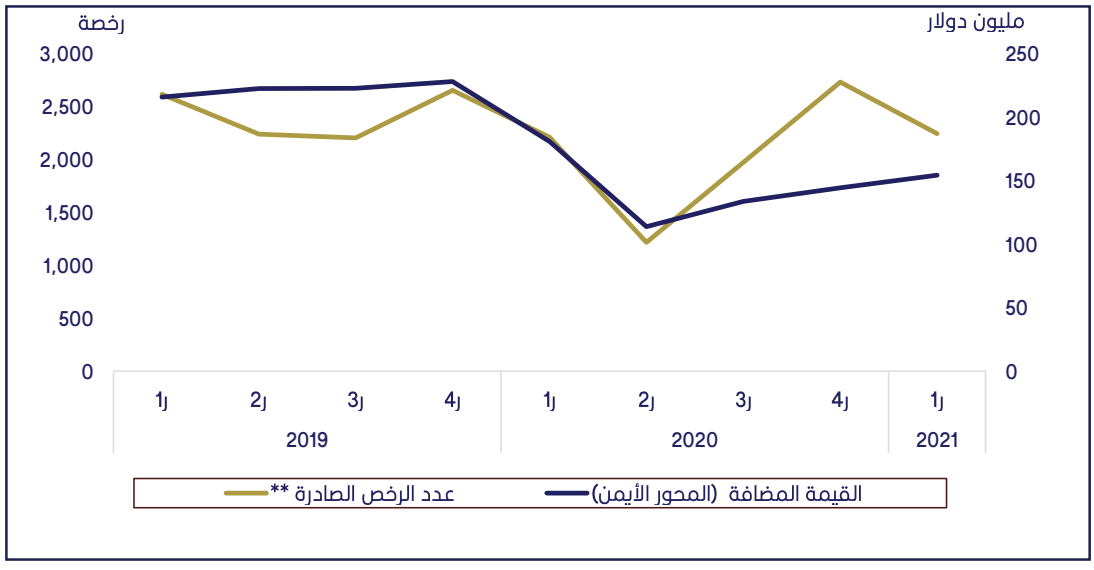

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021.
رام الله، فلسطين.

من ناحية تراخيص البناء، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع بنحو 17.8% في التراخيص الصادرة في الربع الأول من العام 2021، بالمقارنة مع الربع السابق، ولكنها كانت أعلى بمقدار 1.5% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020 (انظر الشكل 1-6). بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 2,245 رخصة خلال الربع الأول من العام 2021، منها 1,285 رخصة أبنية جديدة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 4,287 وحدة سكنية في الربع الأول من العام 2021، مجموع مساحتها 698 ألف متر مربع. تراجع عدد الوحدات السكنية الجديدة بنحو 32% مقارنة بالربع السابق، كما سجلت مستوى أقل بنحو 14.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020.[4]

أما على صعيد الأسعار، فبلغت قيمة مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية الكلي 110.1 نقطة في الربع الأول من العام 2021، مرتفعاً بنحو 3.8% و4.1% بالمقارنة مع الربع السابق والمناظر 2020، بالتوالي (انظر الشكل 1-7). المؤشر الكلي عبارة عن مؤشر تجميعي لمؤشرين فرعيين: الأول مؤشر للشقق السكنية (بلغ 103.7 نقطة بمعدل نمو 6.5% و9.0% تقريباً بالترتيب)، والثاني للمنازل (بلغ 114.5 نقطة بمعدل نمو 2.2% و1.3% على التوالي).

شكل 1-7: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين من الربع الأول من العام 2018 إلى الربع الأول من العام 2021

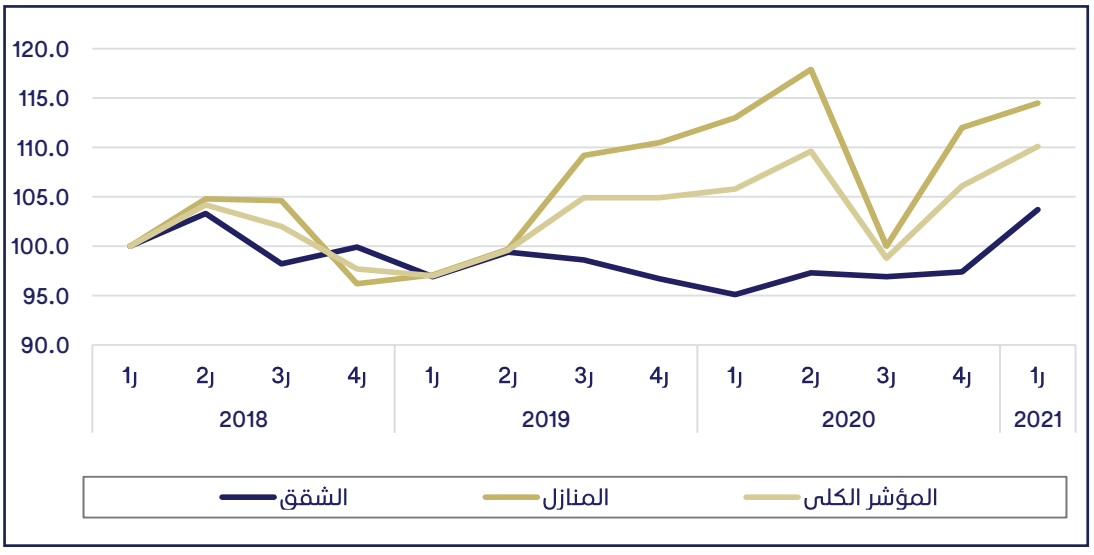

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2021). مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين.

3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية

يشير الجدول 1-2 إلى الأنشطة الاقتصادية المُكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، التي ارتفعت القيمة المضافة الكلية لها بنحو 2.6% في الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، ولكنها كانت أقل بنحو 6.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. يتضح من الجدول 1-2، أنّ ارتفاع القيمة المضافة لهذه الأنشطة مقارنة بالربع السابق نتج عن انتعاش معظم القطاعات الفرعية، وبخاصة التعليم والتجارة والصحة والأنشطة العقارية، ما يظهر سرعة التعافي النسبية لهذه الأنشطة الخدمية بعد تراجعات العام 2020، ودورها في تحريك عجلة الطلب الكلي.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، إحصاءات رخص الأبنية.

جدول 1-2: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدمية للأعوام 2020 و2021
(مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر1 2020	ر4 2020	ر1 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	840.2	678.2	695.4	%2.5	%17.2-
النقل والتخزين	70.8	52.4	55.9	%6.7	%21.0-
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	159.1	164.2	167.5	%2.0	%5.3
المعلومات والاتصالات	117.5	122.4	119.1	%2.7-	%1.4
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	49.7	27.4	29.9	%9.1	%39.8-
الأنشطة العقارية والإيجارية	144.0	123.9	133.5	%7.7	%7.3-
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	61.3	32.7	35.2	%7.6	%42.6-
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	37.0	22.6	23.6	%4.4	%36.2-
التعليم	232.7	226.9	248.3	%9.4	%6.7
الصحة والعمل الاجتماعي	135.3	150.9	161.2	%6.8	%19.1
الفنون والترفيه والتسلية وأنشطة الخدمات الأخرى	17.0	7.6	7.6	%0.0	%55.3-
الخدمات الأخرى	68.0	38.9	35.8	%8.0-	%47.4-
الإدارة العامة	389.2	468.9	459.8	%1.9-	%18.1
الخدمات المنزلية	2.0	2.0	2.0	%0.0	%0.0
القطاعات الخدمية	**2,323.8**	**2,119.0**	**2,174.8**	**%2.6**	**%6.4-**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

تعاني فلسطين من عجز مزمن في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات تساوي بشكل دائم ثلاثة أضعاف الصادرات على الأقل. وقد تفاقم هذا العجز في الربع الأول من العام 2021. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الخارجية، والدخل المتحقق من الاستثمارات في الخارج بسد جزء من العجز، إلا أنها غير كافية لتغطية كامل الاستهلاك المحلي. لذلك، تعاني فلسطين من عجز دائم في الحساب الجاري يتم تمويله عادة من خلال الاقتراض أو الاستثمار.[5]

خلال الربع الأول من العام 2021، ارتفع عجز الحساب الجاري بنحو 46.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 428 مليون دولار، وذلك على إثر ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنحو 8.2% بسبب تراجع الصادرات، وتراجع مساعدات الدول المانحة لموازنة السلطة الفلسطينية بنحو 83.4%.[6] كما تراجع صافي التحويلات الرأسمالية بنحو 36.8%، وهذا بدوره ثبط الاستهلاك الخاص والإنفاق العام، وساهم في الحدّ من إمكانيات التعافي الاقتصادي في الربع الأول من العام 2021. نتيجة لاتساع العجز في الميزان التجاري وتراجع التحويلات الجارية، ارتفع صافي الاقتراض من الخارج بنسبة 38.8% مقارنة بالربع السابق. أما بالنسبة للمقارنة السنوية، فلقد تراجع، أيضاً، الحساب الجاري، ولكن مع ارتفاع في الحساب الرأسمالي والمالي كما هو موضح في الجدول 1-3.

5 الحساب الجاري هو سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

جدول 1-3: مقارنة ربعية لمؤشرات مختارة من ميزان المدفوعات للأعوام 2020 و2021
(مليون دولار بالأسعار الجارية)

البند	ر1 2020	ر4 2020	ر1 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
العجز في الحساب الجاري (صافي)	348.7	291.8	428.0	%46.7	%22.7
تعويضات العاملين في إسرائيل	663.2	704.2	707.0	%0.4	%6.6
دخل الاستثمار	47.4	57.8	83.0	%43.6	%75.1
التحويلات الجارية (صافي)	445.6	469.9	422.0	%10.2-	%5.3-
دعم المانحين للموازنة العامة	72.3	54.1	9.0	%83.4-	%87.6-
التحويلات الخارجية الأخرى	421	460.8	453.0	%1.7-	%7.6
التحويلات الرأسمالية (صافي)	71.8	117.1	74.0	%36.8-	%3.1
صافي الاقتراض (الحساب المالي)	484.2	265.9	369.0	%38.8	%23.8-
الاستثمار المباشر (صافي)	0.2	-58.9	43.0	%173.0	-
الودائع (بالعملات الأجنبية)	464.6	-483.4	421.0	%187.1	%9.4-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021، إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2010 - 2021. رام الله، فلسطين.

خلال الربع الأول من العام 2021، فاق إجمالي استثمارات الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين (أي إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج) إجمالي الاستثمارات في فلسطين المملوكة لغير المقيمين (إجمالي الالتزامات الأجنبية) بحوالي 2.9 مليار دولار.[7] وارتفع صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بنحو 1.9% مقارنة بالربع السابق، وحوالي 65.3% مقارنة بالربع الأول من العام 2020 (انظر الجدول 1-4). ونتجت الزيادة الربعية عن ارتفاع الأصول الاحتياطية وصافي استثمارات الحافظة، أما الزيادة السنوية، فقد نتجت عن ارتفاع الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية والنقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني. وشكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك نحو 71% من إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج كما في الربع الأول من العام 2021، وأن حوالي 66% من إجمالي أرصدة الأصول المستثمرة في الخارج هي عملة وودائع. في المقابل، شكل الاستثمار الأجنبي نحو 51% من إجمالي الالتزامات الأجنبية، وشكلت الاستثمارات الأخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 37%. وعلى المستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 36% من إجمالي الالتزامات الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

جدول 1-4: مقارنة ربعية لوضع الاستثمار الدولي للعامين 2020 و2021 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

البند	ر1 2020	ر4 2020	ر1 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
صافي الاستثمار الدولي	1,763	2,859	2,914	%1.9	%65.3
1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي)	2,427-	2,462-	2,486-	%1.0	%2.4
2. استثمارات الحافظة (صافي)	670	608	635	%4.4	%5.2-
3. استثمارات أخرى (صافي)	2,781	4,016	4,031	%0.4	%44.9
4. أصول احتياطية	739	697	734	%5.3	%0.7-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021، وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010-2021. رام الله، فلسطين. تم حساب صافي البنود الفرعية بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد.

بلغ إجمالي الدين الخارجي (المتراكم) قرابة 2.0 مليار دولار نهاية الربع الأول من العام 2021، وهو ما يشكل انخفاضاً بنحو 1.2% مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2020 (انظر الجدول 1-5). ويعزى انخفاض إجمالي الدين الخارجي

7 وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما، التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، والتزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى. صافي وضع الاستثمار الدولي يحتسب الفرق بين الأصول المالية الخارجية ونظيرتها على مستوى الخصوم.

على أساس ربعي إلى تراجع الديون طويلة الأجل على الحكومة والبنوك، أما على أساس سنوي، فقد انخفض إجمالي الدين الخارجي نتيجة تراجع الديون طويلة الأجل على البنوك، بينما ارتفعت الديون طويلة الأجل على الحكومة الفلسطينية.

جدول 1-5: مقارنة ربعية لمكونات الدين الخارجي للعامين 2020 و2021
(مليون دولار بالأسعار الجارية)

القطاع الاقتصادي	ر1 2020	ر4 2020	ر1 2021	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
الحكومة الفلسطينية	1,290	1,325	1,314	%0.8-	%1.9
المصارف	719	684	670	%2.0-	%6.8-
قطاعات أخرى	36	37	37	%0.0	%2.8
إجمالي الدين الخارجي	**2,051**	**2,052**	**2,027**	**%1.2-**	**%1.2-**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021، وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010-2021. رام الله، فلسطين.

5-1 الأسعار[8]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. يطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم «سلّة الاستهلاك». معدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين، وهو يعبر عن التغير في القوّة الشرائية للدخل.

شكل 1-8: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم الربعي، 2019-2021
(سنة الأساس 2018)

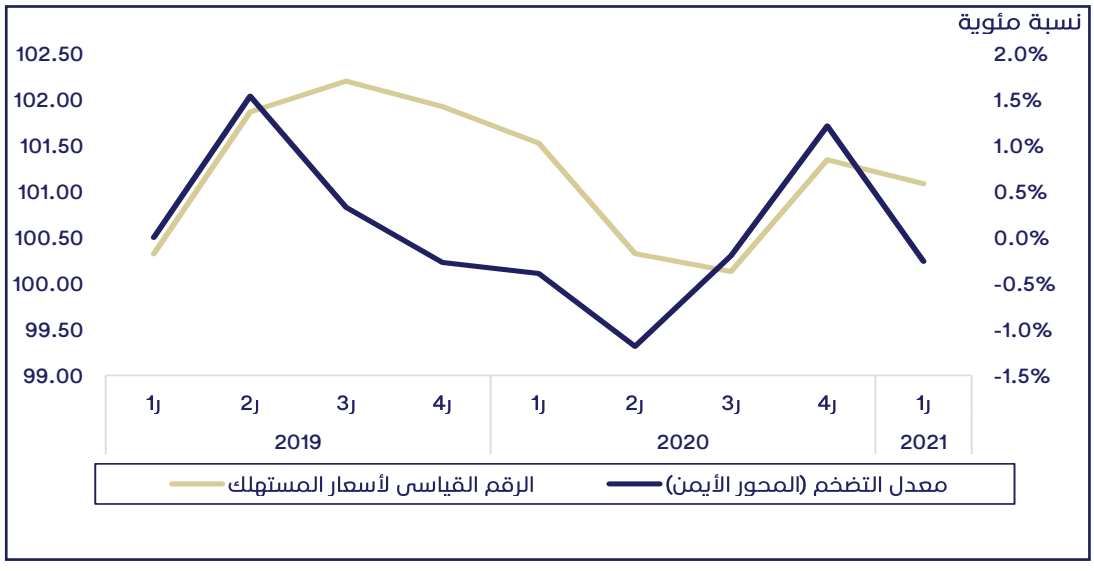

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010 -2021.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يبين الشكل أعلاه منحيين، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الربع الأول من العام 2019، ونظيره من العام 2021، بينما يقيس المنحنى الثاني التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه؛ أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. يظهر الشكل أن معدل التضخم عاد إلى المنطقة السالبة بعد أن كان موجباً في الربع السابق (انظر الشكل 1-8). وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2021 إلى

8 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010 -2021.

نحو 101.09 نقطة مقارنة مع نحو 101.35 في الربع الرابع من العام 2020، ومعدل التضخم انخفض إلى -0.3% مقارنة مع الارتفاع بنسبة 1.2% في الربع السابق. انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 0.44% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020.

أسعار الجملة وأسعار المنتج[9]

انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 0.64% بين الربعين الأول من العام 2021، والرابع من العام 2020 (انظر الشكل 1-9). نتج هذا عن تراجع في أسعار الجملة للسلع المحلية مقداره 1.52% تقريباً، مقابل ارتفاع أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.27%. أما الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون)، فقد سجل انخفاضاً مقداره 1.49% بين الربعين المتلاحقين.

شكل 1-9: تطوّر الرقم القياسي الربعي لكل من أسعار الجملة وأسعار المنتج، 2018-2021 (سنة الأساس 2019)

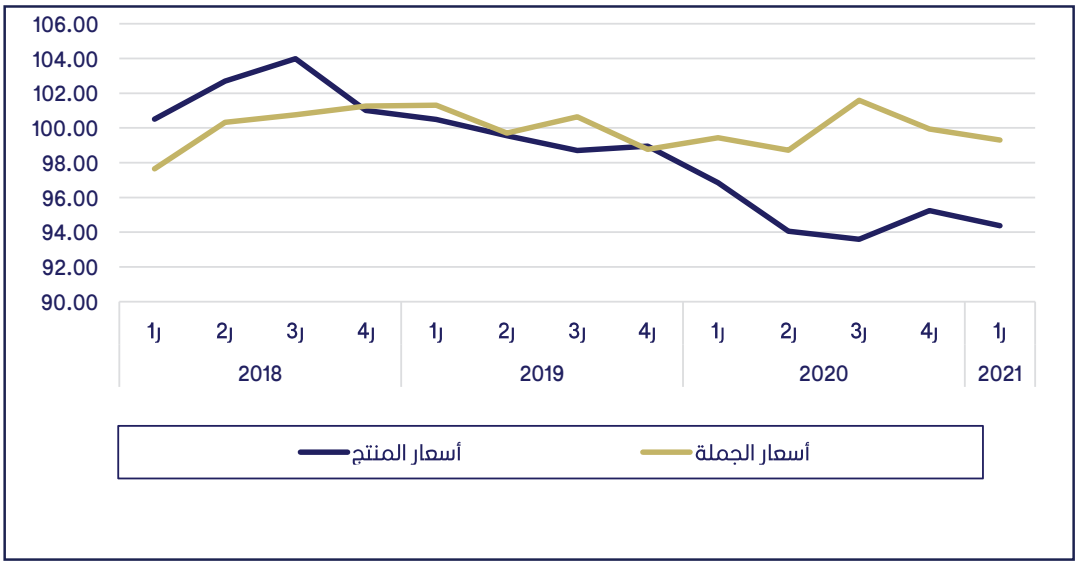

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2019 -2021.

القوة الشرائية[10]

القوة الشرائية للشيكل: انخفض مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول 2021 بنحو 0.26% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 0.44% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه خلال الفترات المشار إليها (انظر الشكل 1-10)، علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يعادل ويعاكس معدل التغير في أسعار المستهلك.

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الأول من العام 2021 انخفاض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.89%، و6.41%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد انخفضت بنحو 1.63%، و5.97%، خلال فترة المقارنة نفسها على التوالي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار، تقريباً.

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. الأسعار والأرقام القياسية 2021.

10 تُعرّف القوة الشرائية بأنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

شكل 1-10: مقارنة ربعية لتطور القوة الشرائية بالعملات الرئيسية المتداولة محلياً (نسبة مئوية)

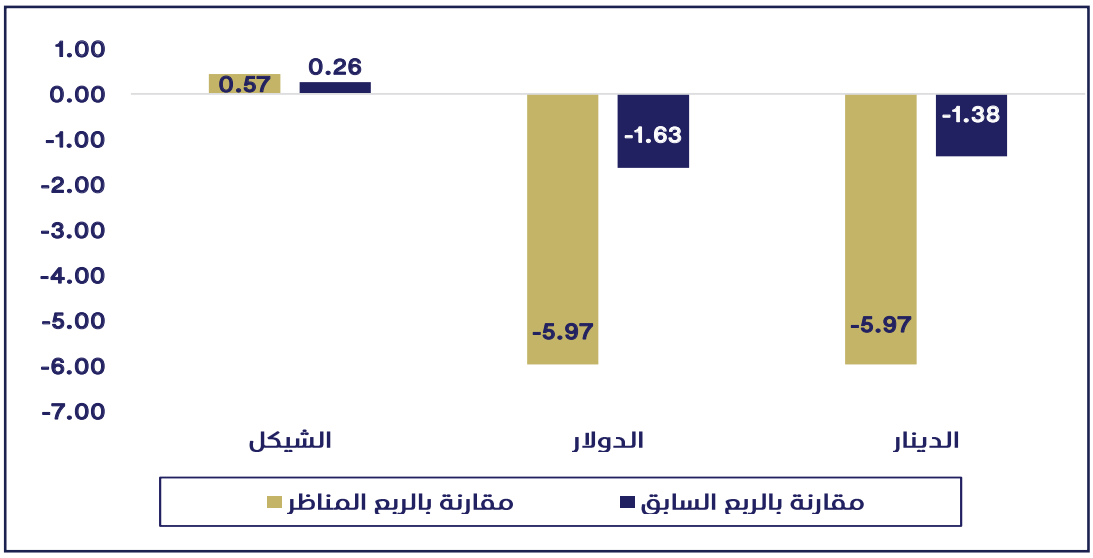

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

6-1 البنية التحتية الخدمية: إدارة النفايات الصلبة

تعتبر إدارة النفايات الصلبة من خدمات البنية التحتية الأساسية في أي مجتمع، فهي تهدف إلى تقليل وإزالة الآثار السلبية للمخلفات الاستهلاكية والنفايات على البيئة وصحة الإنسان، ودعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق جودة حياة أفضل واستدامة بيئية. لتحقيق هذا الهدف، يجب إدارة النفايات بشكل منهجي وبكفاءة لتخفيض التكاليف ومنع تراكم النفايات وضمان أفضل الممارسات البيئية. لكن النمو السكاني والتحضر وتغيّر أنماط الاستهلاك زاد من كمية وتنوع توليد النفايات، وتلوث التربة والمياه، وزاد من صعوبة تحقيق هدف إدارة النفايات الصلبة. ولهذا ستزداد معاناة المجتمعات، بالأخص النامية، من أزمة صحية مستقبلية ما لم يتم تبني سياسات مستدامة لإدارة النفايات، وإعارة المزيد من الاهتمام للتخطيط والتوعية البيئية.

أما في فلسطين، فالأمر يزداد صعوبة وتعقيداً، لأنها تعاني من هيمنة الاحتلال، وتحكمه بالحياة اليومية للفلسطينيين، وسيطرته على موارد الأراضي والمياه، وضعف الوعي بأهمية النظافة العامة. كما يعكس القطاع بعض التعقيدات المكانية والجغرافية والسياسية التي تُظهر صعوبة استمرار الوضع الراهن، كما هو الحال في جميع قطاعات البنية التحتية الأخرى. لكن، على عكس المياه والمحروقات والكهرباء، التي تتدفق إلى داخل المناطق المأهولة ويتحكم الاحتلال بتدفقها، تتدفق النفايات إلى خارج المناطق المأهولة، ويؤثر سوء إدارتها على المجتمعات الفلسطينية والبيئة المحيطة. وعليه، فإن النفايات والبنى التحتية الخاصة بها في فلسطين لها أهمية أيضاً لدى الاحتلال والدول المجاورة، ولا يستطيعون الانعزال عن تأثيراتها.[11]

تتولد النفايات الصلبة من الاستهلاك الأسري والأنشطة الاقتصادية وأنشطة الخدمات العامة، ويمكن تصنيفها على أساس المواد أو المخاطر المحتملة أو الأصل. هناك ستة مكونات وظيفية مرحلية لنظام إدارة النفايات، وهي: التوليد والتخزين والجمع والنقل والمعالجة والتخلص.[12] يهدف هذا القسم إلى إعطاء لمحة عامة عن الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين ضمن ما هو متوفر من معلومات وبيانات.

تكوين النفايات الصلبة

لا توجد بيانات رسمية دقيقة وشاملة ومستحدثة عن الحجم الكلي للنفايات الصلبة التي يتم تكوينها في فلسطين، ولكن توجد بعض التقديرات المبنية على دراسات وتقارير ممولة من الجهات المانحة وبعض الإحصاءات الرسمية على مستوى الأسر والمنشآت الاقتصادية. وحسب أحدث التقديرات، بلغ التكوين الكلي للنفايات الصلبة في فلسطين نحو

11 https://academiccommons.columbia.edu/doi/10.7916/D8XS5TTX
12 https://www.thebalancesmb.com/an-introduction-to-solid-waste-management-2878102

1.78 مليون طن في العام 2018؛ أي نحو 4,889 طناً يومياً بالمتوسط من النفايات الصلبة، أو حوالي 0.99 كغم يوماً بالمتوسط للفرد.[13] وينقسم التكوين إلى نحو 3,163 طناً يومياً في الضفة الغربية (يشمل البيانات التقديرية للقدس الشرقية) (1.08 كغم يومياً بالمتوسط للفرد) ونحو 1,726 طناً يومياً في قطاع غزة (0.89 كغم يومياً بالمتوسط للفرد).[14] كما يظهر تفاوت في تكوين النفايات الصلبة حسب نوع التجمع، حيث يتجمع في المناطق الريفية بالمتوسط حوالي 0.75 كغم يومياً للفرد بينما يتجمع في المناطق الحضرية 1-2 كغم يومياً للفرد.[15] ولقطاع الأسر الحصة الأكبر من النفايات الصلبة (45-50% كما في العام 2015، أحدث البيانات المتوفرة)، تليه المؤسسات التجارية والخدمية (25-30%). ومن ثم القطاعات الصناعية والإنشاءات (20-25%).

باستخدام تقدير إحدى الدراسات[16] لمعدل نمو النفايات الصلبة (نحو 4% سنوياً، 3% منها بسبب معدل النمو الطبيعي للسكان، و1% بسبب الزيادة في إنتاج النفايات الصلبة للفرد)، من المتوقع أن يصل التكوين الكلي للنفايات الصلبة في فلسطين إلى نحو 2.0 مليون طن في العام 2021، أي قد يصل معدل تكوين النفايات إلى 5,485 طناً يومياً.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2015، تبلغ كمية تكوين النفايات المنزلية في فلسطين حوالي 2,551 طناً يومياً (1,835 طناً يومياً في الضفة الغربية و716 طناً يومياً في قطاع غزة)، ويبلغ متوسط حصّة الأسرة اليومي 2.9 كغم (3.2 كغم يومياً في الضفة الغربية و2.4 كغم يومياً في قطاع غزة).[17] وعلى افتراض أن متوسط تكوين النفايات اليومي للأسرة ارتفع بمعدل 1% سنوياً منذ العام 2015 (حسب تقديرات الدراسة المشار إليها سابقاً)،[18] فإنه سيصل إلى نحو 3.1 كغم يومياً في العام 2021. وعلى افتراض أن عدد الأسر بلغ 1,024,940 أسرة في العام نفسه،[19] من المتوقع أن يصل متوسط تجمع النفايات المنزلية الصلبة إلى 3,155 طناً يومياً في العام 2021. في المقابل، وعلى افتراض أن التقديرات السابقة لإنتاج النفايات المنزلية الصلبة صحيحة، من المتوقع أن يبلغ تكوين النفايات خارج القطاع المنزلي حوالي 2,330 طناً يومياً.

الشكل 1-11: التوزيع النسبي للنفايات الصلبة حسب النوع، 2016

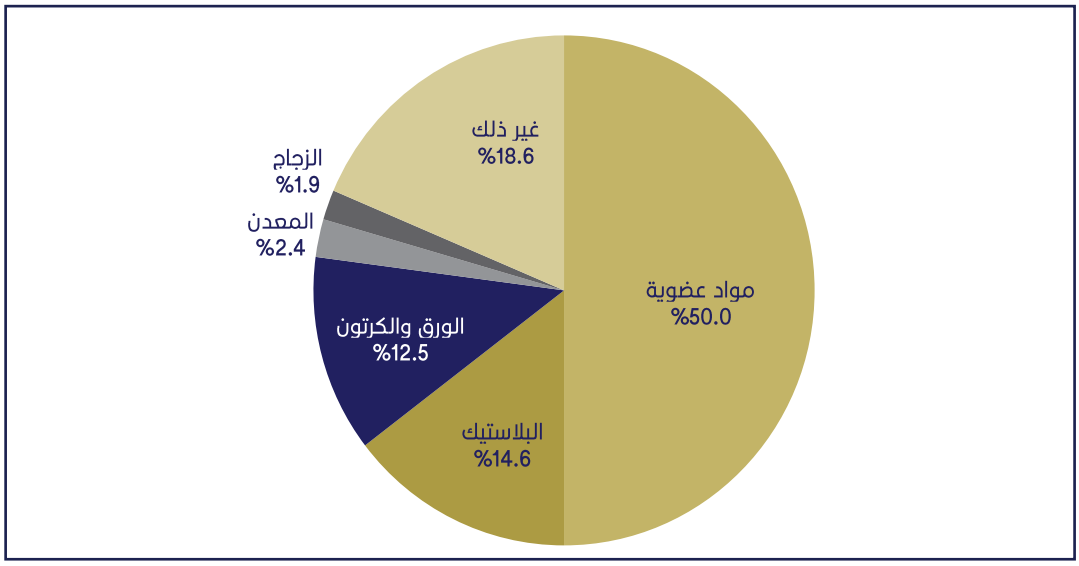

المصدر:
https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf

13 https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf
البيانات تشمل القدس الشرقية.

14 تم حساب متوسط إنتاج النفايات اليومي للفرد من خلال قسمة متوسط إنتاج النفايات اليومي الكلي على عدد السكان المقدر في منتصف العام 2018 لكل منطقة.

15 المصدر السابق نفسه.

16 http://www.environment.pna.ps/ar/files/Country%20report%20on%20the%20solid%20waste%20management.pdf

17 https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/HHE%202015%20a%205.htm

18 http://www.environment.pna.ps/ar/files/Country%20report%20on%20the%20solid%20waste%20management.pdf

19 متوسط عدد السكان المقدر في منتصف العام 2021 مقسوم على متوسط حجم الأسرة (5.1 فرد).

وعلى المستوى العام، وحسب تقديرات وزارة الحكم المحلي، تشكل المواد العضوية 50% من النفايات الصلبة في فلسطين، يليها البلاستيك (14.6%)، والورق والكرتون (12.5%) (انظر الشكل 1-11).[20] تشكل المخلفات العضوية المكون الأكبر من نفايات الأسر الصلبة (59.8%)، يليها حافظات الأطفال (27%)، وورق وكرتون (12.3%)، والبلاستيك (6.0%). في المقابل، يتجمع عند 89.8% من المنشآت الاقتصادية نفايات صلبة على شكل ورق وكرتون، و 76.6% بلاستك ومطاط، و45.6% تراب وحجارة. يلعب التركيب الفيزيائي للنفايات الصلبة دوراً رئيسياً في إدارة هذه المواد، وتحديد طرق التخلص منها، وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من النفايات الصلبة في فلسطين يمكن فصلها وإعادة تدويرها أو استخدامها لإنتاج الطاقة، فإن هذه المبادرات لا تزال محدودة جداً بسبب صعوبة تنفيذها وعدم جدواها الاقتصادية.

جمع النفايات ونقلها

يتم جمع النفايات ونقلها من قبل الهيئات المحلية ووكالة الغوث، أو بشكل خاص وفردي. وفي البلدات والمدن الكبيرة، يتم، بالعادة، جمع النفايات الصلبة من المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية وما إلى ذلك يدوياً في أكياس بلاستيكية، ومن ثم يتم نقلها يدوياً إلى حاويات بلاستيكية أو فولاذية صغيرة (تتراوح سعتها بين 800 إلى 1000 لتر) أو كبيرة (تتراوح سعتها بين 5 و6 أمتار مكعبة). من ثم تقوم الجهة المختصة بجمع نفايات الحاويات بواسطة الضاغطات أو الشاحنات أو الرافعات إلى المكبات (الصحية أو العشوائية) أو محطات النقل، ومن ثم إلى المكبات الصحية، حيث يتم التخلص منها. تختلف الخدمة بالنسبة للقرى الصغيرة، وبالعادة لا يوجد فيها حاويات ولا ضاغطات لجمع النفايات. ويستخدم الناس في هذه التجمعات السكانية الجمع اليدوي، من الباب إلى الباب، والجرارات لجمع النفايات، عادة مرة واحدة في الأسبوع. ويختلف، أيضاً، أسلوب جمع النفايات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتم، أيضاً، استخدام عربات تجرها الحمير في أكثر من ثلث التجميع الأولي للنفايات في قطاع غزة، التي ظهر استخدامها منذ أزمة الوقود في العام 2008.

جدول 1-6: التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب جهة جمع النفايات الصلبة والمنطقة، 2015

الجهة التي تقوم بعملية الجمع	بلدية أو هيئة محلية	أحد أفراد المنزل (لا توجد خدمة جمع نفايات)	وكالة الغوث	متعهد خاص أو جهات أخرى
فلسطين	83.4	5.5	9.4	1.7
الضفة الغربية	84.5	7.3	6.0	2.2
شمال الضفة الغربية	90.6	2.3	6.7	0.4
وسط الضفة الغربية	87.5	5	7.5	0
جنوب الضفة الغربية	74.5	15.2	3.7	6.6
قطاع غزة	81.3	2.1	15.9	0.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح البيئة المنزلي، 2015. رام الله - فلسطين.

يتم جمع النفايات الصلبة لنحو 83.4% من الأسر في فلسطين من قبل البلديات والهيئات المحلية (يشمل مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات)، 9.4% من قبل وكالة الغوث، و5.5% لا توجد لديهم خدمة جمع نفايات (انظر الجدول 1-6). يتم جمع نفايات الأسر الصلبة ثلاث مرات فأقل في الأسبوع لحوالي 39.4% من الأسر التي يتوفر لها مثل هذه الخدمة، أربع إلى ست مرات لنحو 39.9% ، وسبع مرات فأكثر لنحو 20.7%. كما يتم التخلص من النفايات الصلبة لنحو 82.5% من المنشآت الاقتصادية من قبل الهيئات المحلية، و12% من قبل المنشأة نفسها، و4.8% من قبل وكالة الغوث (انظر الجدول 1-7). يتم نقل الغالبية العظمى من نفايات المنشآت الصلبة غير المفصولة يدوياً (97.8%). تجمع هذه النفايات ثلاث مرات فأقل في الأسبوع لحوالي 52% من المنشآت، أربع إلى ست مرات لنحو 29%، وسبع مرات فأكثر لنحو 19%. لا يوجد تقدير لنسبة وحجم النفايات الكلية التي لا يتم جمعها من المنشآت الاقتصادية.

20 المصدر السابق نفسه.

جدول 1-7: التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية في فلسطين* حسب الجهة التي تقوم بالتخلص من النفايات الصلبة والمنطقة، 2017

الجهة	المنشأة نفسها	هيئة محلية	متعهد خاص	وكالة الغوث	أخرى
فلسطين	12	82.5	0.3	4.8	0.4
الضفة الغربية	12.4	85.2	0.4	1.5	0.5
شمال الضفة الغربية	3.9	95.3	0.4	0.4	0
وسط الضفة الغربية	15.7	79.9	0	2.6	1.8
جنوب الضفة الغربية	22.1	75.1	0.8	2	0
قطاع غزة	10.8	77	0.2	11.7	0.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021. مسح البيئة الاقتصادي، 2017. رام الله - فلسطين.

يوجد 13 مجلس خدمات مشتركة لإدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية، منها 12 مجلساً مسؤولاً عن تجميع النفايات ونقلها، وأربعة مجالس مسؤولة عن إدارة مكبات النفايات. مجالس الخدمات المشتركة عبارة عن جمعيات غير ربحية مكونة من هيئات محلية عدة هدفها تقديم الخدمات للهيئات الأعضاء. تقوم الشاحنات أو الضاغطات أو الجرارات بنقل النفايات إلى محطات النقل، أو مباشرة إلى مكبات النفايات. باستثناء محافظتي أريحا وبيت لحم، يبلغ متوسط مسافة النقل إلى مكبات النفايات نحو 25 كم، وفي بعض الحالات يتجاوز 80 كم، ما يؤثر، بشكل كبير، على التكاليف التشغيلية لمجالس الخدمات المشتركة (انظر الجدول 1-8 للمزيد من التفاصيل). في قطاع غزة، يوجد ثلاثة مزودين لخدمات إدارة النفايات الصلبة، وهم مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، و25 بلدية، ووكالة الغوث، في ثمانية مخيمات للاجئين. جميع الهيئات المحلية في غزة تحصل على خدمة نقل النفايات، وتتم تغطية 97% من السكان.[21]

جدول 1-8: الخصائص الرئيسية لنظام جمع النفايات الصلبة الذي تديره مجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية، 2018

مجلس الخدمات المشتركة	نوع نظام جمع النفايات*	عدد الهيئات المحلية التي تحصل على الخدمة	مجمل الهيئات المحلية	نسبة السكان التي تتم تغطيتها	عدد المركبات
جنين	70% حاويات الشوارع و30% منزل إلى منزل	75	77	%93	32
طوباس	95% حاويات الشوارع	12	12	%100	4
نابلس	85% حاويات الشوارع	32	57	%47	5
طولكرم	40% حاويات الشوارع	27	31	%87	10
قلقيلية	96% حاويات الشوارع	25	25	%97	12
سلفيت	90% حاويات الشوارع	19	19	%100	8
أريحا	99% حاويات الشوارع	14	17	%87	16
رام الله والبيرة	غير متوفر	60	70	%79	13
القدس	غير متوفر	60	26	%100	26
بيت لحم	90% حاويات الشوارع	28	36	%80	25
الخليل	75% حاويات الشوارع	32	55	%53	27

المصدر:
https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf

* منزل إلى منزل تعني الانتقال من باب إلى باب لجمع النفايات باستخدام العربات اليدوية أو الشاحنات.

يوجد في فلسطين 15 محطة لنقل النفايات (مكان يتم فيه إيداع النفايات الصلبة مؤقتاً ليتم نقلها لاحقاً إلى مكبات النفايات أو موقع التخلص النهائي)، منها 12 محطة في الضفة الغربية، وثلاث محطات في قطاع غزة. سبعة من محطات الضفة الغربية تتم إداراتها من قبل مجالس الخدمات المشتركة، وثلاثة من قبل البلديات. نحو نصف النفايات التي يتم تجميعها تنقل من خلال هذه المحطات. تتيح هذه المحطات المجال لأنشطة فصل النفايات وإعادة تدويرها، ما يساعد على تقليل كمية النفايات التي يتم التخلص منها في مكبات النفايات النهائية، ولكن لا تزال هذه الأنشطة محدودة جداً. الجدول 1-9 يوضح خصائص محطات نقل النفايات الصلبة في فلسطين.

21 https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf

جدول 1-9: خصائص محطات نقل النفايات الصلبة في فلسطين، 2018

محطة النقل	حجم النقل (طن يومياً)	مسافة النقل (كم)	مكان التخلص النهائي
غرب جنين	50	35	زهرة الفنجان
طوباس	43	28	زهرة الفنجان
الصيرفي (نابلس)	180	40	زهرة الفنجان
طولكرم	132	30	زهرة الفنجان
قلقيلية	123	60	زهرة الفنجان
رام الله	100	120	زهرة الفنجان
البيرة	100	80	زهرة الفنجان
الرام (القدس)	60	55	المنية
الفحص (الخليل)	400	33	المنية
يطا (الخليل)	140	35	المنية
ترقوميا (الخليل)	100	39	المنية
وادي النار (القدس)	-	30	المنية
العيزرية (القدس)	60	35	المنية
اليرموك (غزة)	350	10	جحر الديك
خان يونس	0	14	الفاخوري
رفح	0	16	الفاخوري

معالجة النفايات

يتم خلط معظم النفايات الصلبة القادمة من المنازل والمؤسسات التجارية والعامة وبعض الصناعات عند جمعها، ولا تتم إعادة تدويرها. نحو 16.4% من المنشآت الاقتصادية تقوم بفصل النفايات الكيميائية، و14.2% تفصل النفايات الحادة، و12.3% تفصل النفايات المعدنية، ولكن حتى اللحظة لا توجد منشآت أو آلية مخصصة للنفايات المفصولة، وينتهي بها المطاف مخلوطة مع باقي النفايات في الوجهة النهائية في مكب النفايات (انظر الجدول 1-10).[22] حطام البناء والهدم يتم إلقاؤه في مواقع خاصة. وبشكل عام، النفايات الخطرة غير مسموح بها في مكبات النفايات الحالية، ومن غير الواضح أين تتم معالجتها والتخلص منها بشكل فعال. تشير بيانات وزارة الحكم المحلي إلى أن نسبة قليلة جداً (1.5%) من النفايات يتم تدويرها وبشكل غير رسمي. حسب بيانات سلطة جودة البيئة، 2% فقط من النفايات الخطرة تتم معالجتها.[23]

جدول 1-10: نسبة المنشآت الاقتصادية حسب المنطقة ونوع النفايات الصلبة ونسبة النفايات التي يتم فصلها حسب النوع، 2017

		ورق وكرتون	بلاستك ومطاط	زجاج ومعادن	تراب وحجارة	نفايات عضوية	نفايات حادة	نفايات معدية	نفايات مشعة	نفايات كيميائية	أخرى
فلسطين	نوع النفايات الصلبة الناتجة	89.8	76.6	29.4	45.6	39.2	7	1.3	0.4	1.4	3.2
	النسبة التي يتم فصلها	4.5	3.1	6.8	4	4.8	14.2	12.3	0.6	16.7	7.5
الضفة الغربية	نوع النفايات	91	85	31	23.7	37.5	6.1	1.6	0.4	1.4	3.7
	النسبة التي يتم فصلها	4.7	2.6	5.7	4.3	5.1	20.2	0.6	0	0.9	7.7
قطاع غزة	نوع النفايات	87.2	59.4	26	90.3	42.6	8.8	0.7	0.4	1.5	2.3
	النسبة التي يتم فصلها	4	4.5	9.6	3.8	4.2	5.9	64.5	1.7	47.4	6.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح البيئة الاقتصادي، 2017. رام الله - فلسطين.

22 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح البيئة الاقتصادي، 2017. رام الله - فلسطين.

23 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_6-3-2021-env-ar.pdf

التخلص من النفايات

الطرق الرئيسية للتخلص من النفايات في فلسطين هي الطمر والإلقاء (العشوائي أو المتحكم به). لكن يتم، أيضاً، استخدام طرق غير قانونية مثل الحرق العشوائي في مكبات النفايات، أو في الحاويات. تشير بيانات وزارة الحكم المحلي إلى أن الغالبية العظمى من النفايات الصلبة (98%) يتم طمرها بشكل صحي كما في العام 2019.[24] لكن تقديرات بديلة تشير إلى أن 65% فقط من النفايات الصلبة يتم طمرها، بينما يتم تدوير 3% منها، والتخلص من 32% بطرق غير قانونية.[25] يوجد سبعة مكبات نفايات صحية في فلسطين، منهم أربعة في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة كما هو موضح في الجدول 1-11.[26]

تعاني مكبات النفايات الصحية من عدم قدرتها على استيعاب الزيادة المطّردة في إنتاج النفايات بسبب ضيق سعة ومساحة المكبات وصعوبة توسيعها في ظل ندرة الأراضي والقيود المفروضة عليها من قبل الاحتلال، وبخاصة أن جميع الأراضي الممكن استخدامها لبناء مكبات جديدة تقع في المنطقة المسماة «ج»، هذا إضافة إلى صعوبة الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لإنشاء مكبات جديدة وضعف الفصل الأولي للنفايات. كما تعاني المكبات من عدم التقبل الاجتماعي، ومقاومة السكان لإنشاء مكبات جديدة. فعلى سبيل المثال، مكب رمون دخل في مرحلة التخطيط منذ العام 2006، ولكنه واجه الرفض من قبل سكان القرى المجاورة بسبب المخاوف من تأثيراته السلبية.[27]

جدول 1-11: مكبات النفايات الصحية في فلسطين، 2018

مكبات النفايات الصحية	سنة التأسيس	المساحة	السعة (مليون متر مكعب)	حجم التغذية اليومية	العمر الافتراضي
زهرة الفنجان (جنين)	2007	240,000 متر مربع	2.25	1200 طن	30-35 سنة
المنية (بيت لحم)	2014	250,000 متر مربع	4.9	1100 طن	20 سنة
أريحا	2007		0.0685	50 طناً	
بيت عنان (شمال غرب القدس)	2018	3,000 متر مربع		65 طناً	3-4 سنوات
رمون (رام الله - مخطط)	لم يتم تأسيسه بعد	208,000 متر مربع	2.75		20 سنة
الفاخوري (خان يونس)	1996	26,000 متر مربع		170 طناً	
	2014	140,000 متر مربع			
دير البلح	1995	59,900 متر مربع	0.7725	450 طناً	
جحر الديك (غزة)		140,000 متر مربع 120,000g متر مربع		700 طن يومياً	

المصدر:
https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf

بسبب هذه التحديات، تُشكل المكبات العشوائية المنتشرة بشكل ملحوظ (أكثر من 160 مكباً) البديل الوحيد لعدم توفر السعة اللازمة في المكبات الصحية، ما يؤدي إلى أخطار صحية تلحق الضرر بالإنسان والبيئة والاقتصاد.[28] التخلص غير السليم أو المستدام للنفايات الصلبة يؤدي الى تسرب المادة المرتشحة والمواد السامة (مثل الكلوريد والزرنيخ) والمعادن الثقيلة (مثل الكادميوم والزئبق والرصاص) إلى المياه الجوفية، ما يؤثر على صحة الإنسان، ويحمّل الدولة تكاليف عالية جداً بسبب الأمراض الناشئة عنها.[29]

يقدر حجم النفايات التي تلقى في المكبات العشوائية بنحو 343 طناً يومياً في الضفة الغربية، و433 طناً يومياً في قطاع غزة كما في العام 2014، ومنها ما هو محاذٍ لأراضٍ زراعية أو مناطق حضرية، هذا إضافة إلى النفايات التي يتم حرقها.[30] نحو 20% من النفايات الصلبة المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم التخلص منها في مكبات عشوائية.[31]

24 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_6-3-2021-env-ar.pdf
25 https://www.cesvi.eu/wp-content/uploads/2019/12/SWM-in-Palestine-report-Thoni-and-Matar-2019_compressed-1.pdf
26 المكبات الصحية عبارة عن مساحة معينة من الأرض يتم تصميمها وتجهيزها وتخصيصها للتخلص من النفايات دون إلحاق الضرر بالبيئة والإنسان.
27 https://palestineeconomy.ps/ar/Article/8201
28 المكبات العشوائية هي أماكن غير خاضعة للرقابة، تم اختيارها بشكل عشوائي لإلقاء النفايات الصلبة دون مراعاة الأسس والشروط الصحية والبيئية، وهي ناتجة عن صعوبة إنشاء مكبات صحية جديدة وضعف التخطيط الهيكلي والاستراتيجي.
29 https://www.eea.europa.eu/publications/horizon-2020-mediterranean-report/file
30 https://www.un.org/unispal/document/state-of-environment-and-outlook-report-for-the-opt-2020-un-environmental-program-report/
31 المصدر السابق نفسه.

جدول 1-12: توزيع المكبات حسب المحافظة، 2014

محافظة	رام الله	سلفيت	نابلس	طولكرم	الخليل	بيت لحم	جنين	قلقيلية	أريحا	طوباس	القدس	قطاع غزة	المجموع
عدد المكبات	83	10	34	12	1	4	0	7	2	0	1	9	163
غير مستخدمة	41	2	23	11	0	1	0	7	1	0	0	1	87

المصدر:

http://www.environment.pna.ps/ar/files/Country%20report%20on%20the%20solid%20waste%20management.pdf

نفايات المستوطنات

تفاقم النفايات التي تتجمع من المستوطنات الإسرائيلية من أزمة النفايات الصلبة، وتزيد المشاكل التي تواجه قطاع إدارة النفايات. يوجد حالياً أكثر من 200 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية تضم أكثر من 620 ألف مستوطن، ويقذفون ما يزيد على 411 ألف طن سنوياً من النفايات الصلبة (الرقم لا يشمل النفايات المتجمعة من قبل مناطق الاحتلال الصناعية في الضفة الغربية).[32] وفي حين أن هناك مكبات نفايات إسرائيلية حصرية تعمل في الضفة الغربية، فإن بعض المستوطنات تتخلص من النفايات في مكبات فلسطينية.[33] إضافة إلى ذلك، يتم التخلص من نفايات المستوطنات الصلبة بشكل غير قانوني في العديد من المواقع والمكبات العشوائية دون أي رقابة أو محاسبة، ومعظمها يقع بالقرب من التجمعات الفلسطينية.[34] تشير دراسة صدرت عن معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، في العام 2011، إلى أن نحو 80% من النفايات الخاصة بالمستوطنات يتم التخلص منها في مكبات عشوائية في الضفة الغربية.[35] علاوة على ذلك، يتخلص الاحتلال من نفاياته الصلبة في الضفة الغربية دون قيود، فأكثر من نصف النفايات الكهربائية المتولدة في دولة الاحتلال، يتم التخلص منها في الضفة الغربية، ويقوم الاحتلال بنقل نفاياته الخطرة بشكل ممنهج إلى الضفة الغربية لمعالجتها، تاركاً آثاراً سلبية على البيئة والصحة العامة.[36]

32 https://www.btselem.org/topic/settlements, and http://www.environment.pna.ps/ar/files/Country%20report%20on%20the%20solid%20waste%20management.pdf

33 https://ps.boell.org/en/2020/10/07/palestine-solid-waste-management-under-occupation

34 المرجع السابق.

35 http://www.arij.org/files/admin/2011/Palestinian%20landscape%20and%20the%20Israeli-Palestinian%20conflict.pdf

36 https://ps.boell.org/en/2020/10/07/palestine-solid-waste-management-under-occupation and http://dmop.pt/category/settlements/

تحت المجهر: الخسائر البشرية والاقتصادية لعدوان إسرائيل في أيار 2021 على قطاع غزة

قامت إسرائيل بعدوان عسكري على قطاع غزة استمر 11 يوماً، من 10 أيار 2021 وحتى دخل اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية برعاية مصرية حيز التنفيذ (21 أيار 2021). وشمل هذا العدوان الغاشم غارات جوية عنيفة ومكثفة على مناطق مختلفة من قطاع غزة، شملت منشآت سكنية ومدنية وحكومية وأمنية وتجارية، إضافة إلى المستشفيات، والمراكز الصحية، ومرافق المياه، والصرف الصحي، وشبكات النقل، والطاقة، والاتصالات.

أسفرت هذه الغارات عن خسائر بشرية، فقد بلغ عدد الشهداء 232 شهيداً، بينهم 65 طفلاً، و39 سيدة، و17 مُسنّاً، كما أدت هذه الغارات إلى إصابة أكثر من 1,900 بجروح مختلفة، منها 90 صُنفت شديدة الخطورة.[37] بالنسبة إلى الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية التي أسفر عنها هذا العدوان، وبالاستناد إلى نتائج التقرير الذي أعده البنك الدولي لتقييم الأضرار والاحتياجات في قطاع غزة،[38] فإن الأضرار المادية ستصل قيمتها إلى حوالي 380 مليون دولار،[39] في حين أن الخسائر الاقتصادية ستصل قيمتها إلى حوالي 190 مليون دولار.[40] بالمقابل، فإن عملية التعافي وإعادة إعمار القطاع ستطلب حوالي 485 مليون دولار خلال الـ 24 شهراً القادمة.

يحدد الجدول 1، المستند إلى نتائج تقرير البنك الدولي، القطاعات المتضررة من العدوان، وحجم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية التي تكبدها كل قطاع، إضافة إلى الاحتياجات التي تطلبها عملية التعافي وإعادة البناء لكل قطاع. تظهر الأرقام في الجدول أنّ الأضرار المادية تُقدر قيمتها ما بين 290-380 مليون دولار، وأنّ أكثر القطاعات تضرراً هي **القطاعات الاجتماعية** والمكونة من القطاعات التالية: الإسكان، قطاع الصحة، التعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل، وقد قُدرت الأضرار المادية التي تعرضت لها هذه القطاعات ما بين 140-180 مليون دولار، وقد كان لقطاع الإسكان نصيب الأسد من حجم الأضرار المادية التي حلت بالقطاعات الاجتماعية بنسبة 93%، بينما قُدرت الأضرار المادية التي تكبدها **قطاع البنية التحتية** ما بين 60-85 مليون دولار، ويشمل كلاً من: خدمات البلديات، المواصلات، مياه الشرب والصرف الصحي، الطاقة، البنية التحتية الرقمية. أما **القطاعات الإنتاجية والمالية**، فلقد تراوحت الأضرار المادية التي ألمت بها ما بين 75-90 مليون دولار. وتشمل هذه القطاعات كلاً من الزراعة، والخدمات، والتجارة، والصناعة، والقطاع المالي. وفي سياق متصل، يتقاطع كل من الحوكمة والقطاع البيئي مع القطاعات المذكورة سابقاً، وقد تراوحت الأضرار المادية التي لحقت بهذه القطاعات المشتركة ما بين 15-25 مليون دولار.

تتراوح القيمة التقديرية للخسائر الاقتصادية ما بين 105-190 مليون دولار، وعلى المنوال نفسه، تكبدت القطاعات الاجتماعية خسائرَ أكبر مقارنة مع القطاعات الأخرى، فلقد تكبدت خسائر اقتصادية تراوحت قيمتها ما بين 60-80 مليون دولار، النسبة الأكبر من هذه الخسائر تعود إلى الخسائر المترتبة على التكلفة الإضافية (الفعلية أو المتوقعة) لخدمات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والبطالة، التي سوف تقدم إلى الفئات المتضررة من هذا العدوان، وبلا شك أن فاتورة هذه التكلفة سوف تزداد إن كان الضرر وقع على الفئات المهمشة والفقيرة. كما تكبدت القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى القطاع المالي، خسائرَ ليست بالهينة، وتراوحت قيمة تلك الخسائر ما بين 35-70 مليون دولار، في حين تراوحت قيمة الخسائر التي تكبدها قطاع البنية التحتية ما بين 10-35 مليون دولار، بالمقابل ستصل قيمة الخسائر التي تعرض لها كل من قطاعي الحوكمة والبيئة (القطاعات المشتركة) إلى 5 ملايين دولار.

من المتوقع مع نهاية العام 2021 أن تصل احتياجات عملية التعافي وإعادة إعمار القطاعات المتضررة إلى 195 مليون دولار (احتياجات فورية)، ومن المتوقع أن ترتفع احتياجات عملية التعافي خلال الـ 24 شهراً القادمة لتصل إلى 485 مليون دولار، تشمل هذه الاحتياجات إعادة بناء المرافق المتضررة، بما في ذلك المباني السكنية، والمنشآت الاقتصادية،

37 https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/5/21/%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86

38 تم الاعتماد في هذا الصندوق على أرقام وتقديرات تقرير البنك الدولي، الذي صدر في حزيران من العام 2021:
World Bank (2021): Gaza Rapid Damage and Needs Assessment: https://documents1.worldbank.org/curated/en/178021624889455367/pdf/Gaza-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf

39 تقدر الأضرار بأنها قيمة استبدال الأصول المادية التي لحق بها الضرر سواء أكان ضرراً كلياً أم جزئياً أم حتى طفيفاً.

40 تقدر الخسائر في تدفقات الاقتصاد الناجمة عن الغياب المؤقت للأصول التي تعرضت للضرر.

والمستشفيات، والمؤسسات، إضافة إلى إعادة بناء البنية التحتية المدمرة والشبكات المتضررة. ويتوقف نجاح عملية التعافي والحفاظ عليها على عوامل عدة، تشمل:

- التمويل المتاح أو الذي توفره الجهات المانحة لغرض إعادة الإعمار.
- مدى القيود المفروضة من قبل الاحتلال على حركة الأشخاص والبضائع المتوجهة إلى قطاع غزة، بالتزامن مع تخفيف القيود الداخلية على القطاع الخاص، وتهيئة بيئة مواتية أفضل لاستثمارات القطاع الخاص.
- إقامة نظام حوكمة أكثر فعالية واستدامة وتحسين المؤسسات العامة.

جدول 1: إجمالي الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار (مليون دولار)

القطاع	الأضرار		الخسائر		الاحتياجات (0-24 شهراً)	
	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى	القيمة الأدنى	القيمة الأعلى
القطاعات الاجتماعية						
الإسكان	130	160	5	10	45	60
الصحة	10	15	15	20	30	40
التعليم	-	5	-	-	40	55
الحماية الاجتماعية والعمل	-	-	40	50	45	55
مجموع القطاعات الاجتماعية	**140**	**180**	**60**	**80**	**160**	**210**
قطاعات البنية التحتية						
خدمات البلديات	25	30	-	5	30	40
النقل	15	20	-	5	10	20
مياه الشرب والصرف الصحي	10	15	-	5	15	25
الطاقة	10	15	5	10	20	30
البنية التحتية الرقمية	-	5	5	10	10	20
مجموع قطاعات البنية التحتية	60	85	10	35	85	135
القطاعات الإنتاجية والقطاع المالي						
الزراعة	40	45	10	15	25	35
الخدمات والتجارة والصناعة	35	45	15	25	45	60
القطاع المالي	-	-	10	30	-	-
مجموع القطاعات الإنتاجية والقطاع المالي	**75**	**90**	**35**	**70**	**70**	**95**
القطاعات المشتركة						
الحوكمة	-	5	-	5	5	10
البيئة	15	20	0	0	25	35
مجموع القطاعات المشتركة	**15**	**25**	**-**	**5**	**30**	**45**
المجموع الكلي	**290**	**380**	**105**	**190**	**345**	**485**

المصدر:

World Bank (2021): Gaza Rapid Damage and Needs Assessment

ملاحظة: إشارة الشرطة (-) تشير إلى أن المبلغ يقل عن 2.5 مليون دولار

كان قطاع غزة ولا زال يعاني منذ سنوات عدة من آثار الحروب الإسرائيلية السابقة والمتلاحقة على القطاع، التي ترافقت مع حصار جائر وغائر منذ العام 2007، هذا إضافة الى جائحة كورونا التي ما زالت تضرب عصب الحياة الاقتصادية في القطاع، بالتالي فإن العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع الذي استمر 11 يوماً، وما رافقه من توقف للحركة الاقتصادية، وإلحاق الضرر بالمنشآت الاقتصادية والتجارية، وتدمير للبنية التحتية، سوف يفاقم من سوء الوضع الاقتصادي. وبالاستناد إلى تقديرات تقرير البنك الدولي، فإنه من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي في قطاع غزة انكماشاً بنحو 0.3%، وهذا يعد مخالفاً للتوقعات التي سبقت العدوان، والتي تنبأت بأن يشهد قطاع غزة نمواً بنحو 2.5%. سيلقي التراجع الاقتصادي بظله على الأحوال الاجتماعية لسكان القطاع، وهذا ما يظهر جلياً في ارتفاع معدل البطالة في القطاع، إذ تشير توقعات تقرير البنك الدولي إلى أنّ معدل البطالة سيصل إلى 50% في العام 2021 مقارنة مع 47% في العام 2020 (بلغ معدل البطالة في القطاع في الربع الأول من العام 2021 نحو 48%).

2- سوق العمل[41]

بلغ حجم القوة البشرية في فلسطين 3,211.2 ألف شخص نهاية الربع الأول من العام 2021، التي تضم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أمّا القوى العاملة، التي تمثل عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (الذين يبحثون عن عمل)، فلقد شهدت ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2021 بنحو 6% (حوالي 72 ألف شخص) مقارنة بالربع السابق من العام 2020، وارتفاعاً بنسبة 2% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2020، لتصل إلى حوالي 1,378.3 ألف شخص. هذا، وقد انعكس الارتفاع في القوى العاملة بشكل إيجابي على نسبة المشاركة (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)، إذ بلغت في الربع الأول من العام 2021 نحو 43% على مستوى فلسطين (الذكور والإناث)، بارتفاع قدره نقطتان مئويتان عن الربع الرابع من العام 2020، بالمقابل استقرت عند مستواها نفسه بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. كما يوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الأول من العام 2021.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الأول 2021)، ألف شخص

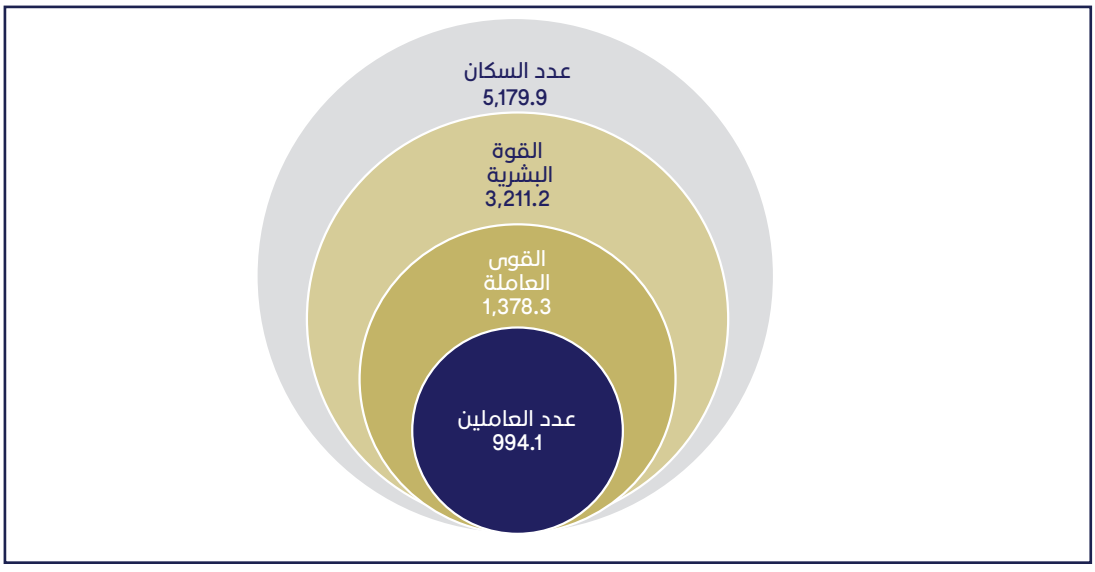

توزيع العمالة

شهد عدد العاملين في فلسطين انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.1% (حوالي 700 عامل) بين الربعين المتلاحقين، ليصل الى 994.1 ألف عامل. ويعود سبب هذا الانخفاض، بشكل رئيسي، إلى انخفاض عدد العاملين في الضفة الغربية بمقدار 22.1 ألف عامل (بنسبة 4%)، وانخفاض عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 4.3 ألف عامل (بنسبة 3%)، بينما ارتفع عدد العاملين في قطاع غزة، بشكل ملحوظ، وبمقدار 25.7 ألف عامل (بنسبة 12%).

توزع العاملون في الربع الأول من العام 2021 حسب مكان العمل بين 61% في الضفة الغربية، و 25% في القطاع، و14% في إسرائيل والمستعمرات (نحو 138 ألف عامل، 20% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أمّا حسب قطاع العمل، فإنّ نحو 20% من العاملين في الربع الأول قد عملوا في القطاع العام (21% في الربع الرابع من العام 2020)، و63% في القطاع الخاص (62% في الربع الرابع من العام 2020)، وحوالي 17% في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى (النسبة نفسها في الربع الرابع من العام 2020).[42] تركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 64% من إجمالي العاملين، مقابل 15% للقطاع العام. أما في قطاع غزة، فبلغت نسبة العاملين في القطاع

41 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.
42 القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.

الخاص نحو 57%، مقابل 35% للقطاع العام. ويعود السبب الرئيس في انخفاض نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ العام 2006، وهذا، بدوره، انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية كافة في القطاع الخاص (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الأول من العام 2021 (نسبة مئوية%)

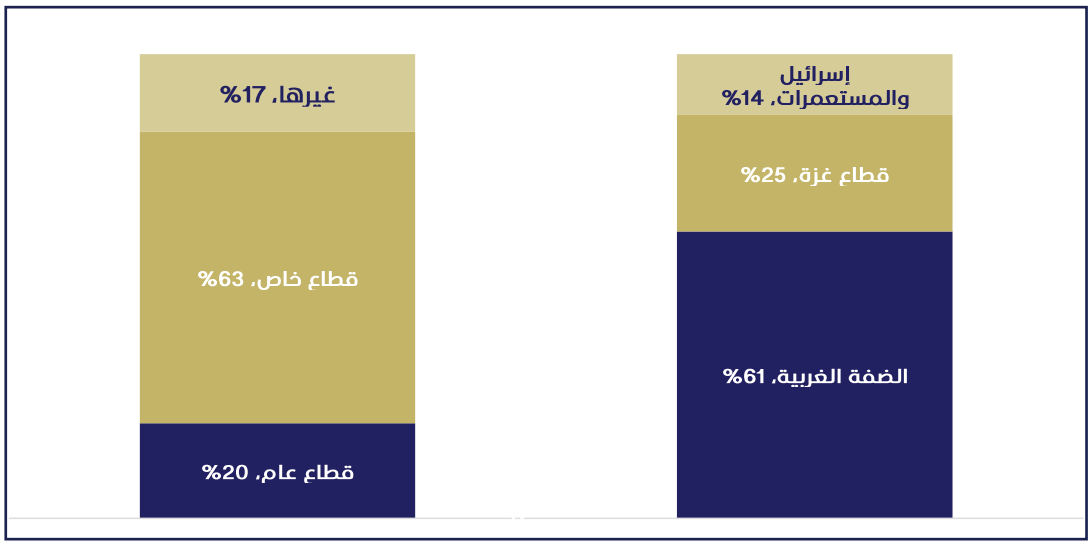

شهد عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة) ارتفاعاً في الأنشطة الاقتصادية كافة خلال الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، باستثناء نشاط المحاجر والصناعة التحويلية، وأنشطة الخدمات؛ إذ ارتفع عدد العاملين في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 7%، وفي نشاط التشييد والبناء بنسبة 6%، وفي كل من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، والزراعة، بنسبة 2%، و1% على التوالي، في حين انخفض عدد العاملين في أنشطة الخدمات بنسبة 3%، وفي نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 7%.

جدول 2-1: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام 2021 (نسبة مئوية %)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)		إسرائيل والمستعمرات (%)		فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) (%)	
	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021
الزراعة والصيد والحراجة	6	6	8	7	7	7	6	7
محاجر وصناعة تحويلية	15	15	8	6	16	14	13	12
البناء والتشييد	14	15	4	6	59	60	12	12
التجارة والمطاعم والفنادق	23	25	17	19	11	11	21	23
النقل والتخزين والاتصالات	6	6	8	9	2	2	7	7
خدمات وغيرها	36	34	55	53	5	6	41	40
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

يظهر الجدول 2-1، أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة الغربية (15% في الضفة الغربية، مقابل 6% في قطاع غزة)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (53% في قطاع غزة، مقابل 34% في الضفة الغربية). كما تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (نحو 6%)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق المتعلق بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فنلاحظ ارتفاعاً في عدد العاملين الذين يعملون دون أجر بمقدار 6% (حوالي 10 آلاف عامل) بين الربعين الأول 2021 والرابع 2020، وارتفاعاً في عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) بمقدار 6% (حوالي 12 ألف عامل)، بينما انخفضت نسبة العاملين بأجر بمقدار 3% (حوالي 23 ألف عامل) خلال الفترة نفسها.

البطالة

شهد معدل البطالة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 4.4 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الرابع من العام 2020، وبمقدار 2.8 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، ليصل إلى 27.8% (انظر الجدول 2-2)، وذلك بسبب ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة (حوالي 2%) مقابل انخفاض عدد العاملين (حوالي 0.1%) ما بين الربعين المتلاحقين (انظر الجدول 2-2).

من الملاحظ وجود بعض التباين في نسب البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ففي حين شهد معدل البطالة في الضفة الغربية ارتفاعاً بمقدار 2.2 نقطة مئوية في الربع الأول من العام 2021 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، و2.9 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، فإن معدل البطالة في قطاع غزة شهد ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 4.8 نقاط مئوية في الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، و2.4 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 2-2). أما أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الأول من العام 2021، فهي:

1) أن البطالة متركزة، بشكل خاص، بين الشباب، إذ بلغ معدلها في الفئة العمرية (15-19 سنة) نحو 44%، أما في الفئة العمرية (20-24 سنة) فبلغ نحو 43%، وذلك بالمقارنة مع 12% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و11% للفئة العمرية (50 فما فوق).[43] هذا يدل على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (راجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2) يوضح الجدول 2-2 أعلاه أنّ معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 76%، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات نحو 28%.[44]
3) تنخفض البطالة مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، وترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 27%، ونحو 23% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، مقابل 2% للإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي و 50% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى. وهذا يعود أساساً إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل مقارنة بالذكور.[45]

43 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب الاقتصادي.
44 من أجل معلومات أكثر، راجع الصندوق «الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟» في العدد 51 من المراقب الاقتصادي.
45 راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الاقتصادي، الذي يوضح أنّ ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات مقارنة بغير المتعلمات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة/الجنس		الربع الأول 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021
الضفة الغربية	ذكور	12.0	12.0	14.3
	إناث	24.2	27.4	29.9
	المجموع	14.2	14.9	17.1
قطاع غزة	ذكور	40.4	39.0	43.3
	إناث	62.1	60.4	66.2
	المجموع	45.5	43.1	47.9
فلسطين	ذكور	21.4	20.1	24.2
	إناث	39.6	37.4	43.2
المجموع		25.0	23.4	27.8

الأجور

انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين كافة بمقدار 3.2 شيكل بين الربعين الأول من العام 2021 (135.8 شيكل/يوم) والربع الرابع من العام 2020 (139.0 شيكلاً/يوم)، وذلك، بشكل رئيسي، بسبب انخفاض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 5 شواكل. بالمقابل ارتفع متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات وفي الضفة الغربية بمقدار 1.4 شيكل، و3.0 شيكل على الترتيب.

كما يخفي متوسط الأجر في فلسطين (135.8 شيكل/يوم) خلال الربع الأول 2021 التباين الكبير بين:

1) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة؛ إذ بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي نصف مستواه في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-3). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 49% من مستواه في الضفة، فإنّ وسيط الأجر في القطاع يبلغ 33% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-3).

2) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. تُشير الأرقام في الجدول 2-3 إلى أنّ متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (263.8 شيكل) أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (124.9 شيكل)، وأربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة (60.6 شيكل).

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2021) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	124.9	115.4
قطاع غزة	60.6	38.5
إسرائيل والمستعمرات	263.8	250.0
المجموع	135.8	115.4

شكل 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)

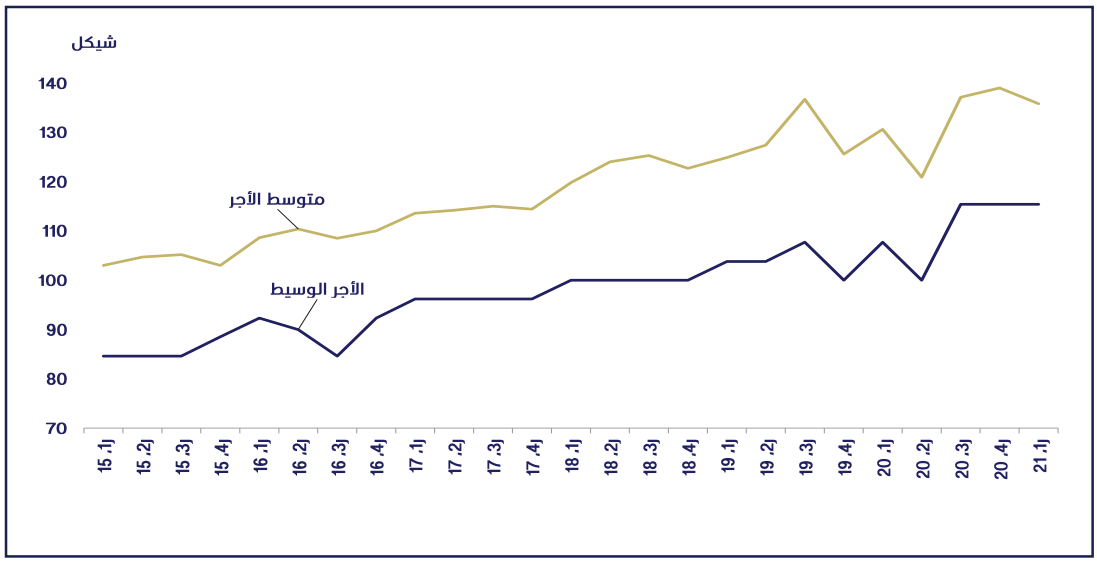

الحد الأدنى للأجور

يبلغ مستوى الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين نحو 1,450 شيكلاً، حيث تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول من العام 2021، إلى ارتفاع بمقدار 5 نقاط مئوية في نسبة العاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، لتصل إلى 29% وبمتوسط أجر بلغ 733 شيكلاً، في حين بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الربع الرابع من العام 2020 نحو 24%، وبمتوسط أجر بلغ 750 شيكلاً.

3-المالية العامة[46]

الإيرادات العامة

بداية، وقبل استعراض بيانات المالية العامة وتحليلها، لا بد من الإشارة إلى صعوبة المقارنة مع الربع السابق من العام 2020، حيث شهد عودة تدفق وانتظام أموال المقاصة، التي توقفت خلال الفترة (أيار- تشرين الثاني) من العام نفسه، وهو ما أدى إلى قيام الحكومة بدفع المتأخرات المترتبة عليها خلال فترة انقطاع هذه الأموال، الأمر الذي ضخّم حجم الإيرادات والنفقات خلال الربع السابق، إضافة إلى إجراءات وقيود محاسبية تتعلق بتسجيل النفقات، نتج عنها تسجيل الأجور والرواتب لشهر كانون الثاني 2021 على أساس الالتزام (خلال الشهر نفسه)، في حين دفعت في شهر شباط، بمعنى أنها لم تظهر ضمن بنود الإنفاق على الأساس النقدي خلال الشهر نفسه. وبناء عليه، فإن تحليل الإيرادات والنفقات خلال هذا الربع على أساس الالتزام يوضح واقع المالية العامة بشكل أفضل، كما أن المقارنة الربعية على أساس سنوي، تظهر وضع المالية العامة بشكل أكثر وضوحاً وواقعية.

وفي هذا الإطار، فقد استمرت تحديات وتداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الفلسطيني، خلال الربع الأول من العام 2021، وهو ما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة. وعلى الجانب الآخر لم تتلقَّ الحكومة خلال هذا الربع أي منح أو مساعدات خارجية لدعم الموازنة، وهو ما فاقم من صعوبة أوضاع المالية العامة. وقد شهد الربع الأول 2021، استلام مبلغ بقيمة تقارب 2.2 مليار شيكل من أموال المقاصة، وهو ما يقارب المبلغ المتحصل خلال الربع المناظر من العام 2020. وقد شكلت إيرادات المقاصة خلال هذا الربع ما يقارب 63.4% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية، بالمقابل انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 6.6%، مقارنة بمستواها خلال الفترة نفسها من العام السابق، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل (انظر الشكل 3-1). وما زالت المنح والمساعدات الخارجية في انخفاض مستمر، فلم تتلقَّ الحكومة خلال هذا الربع أي دعم خارجي، باستثناء مبلغ متواضع وبقيمة 35.2 مليون شيكل لدعم مشاريع تطويرية (انظر الجدول 3-1).

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

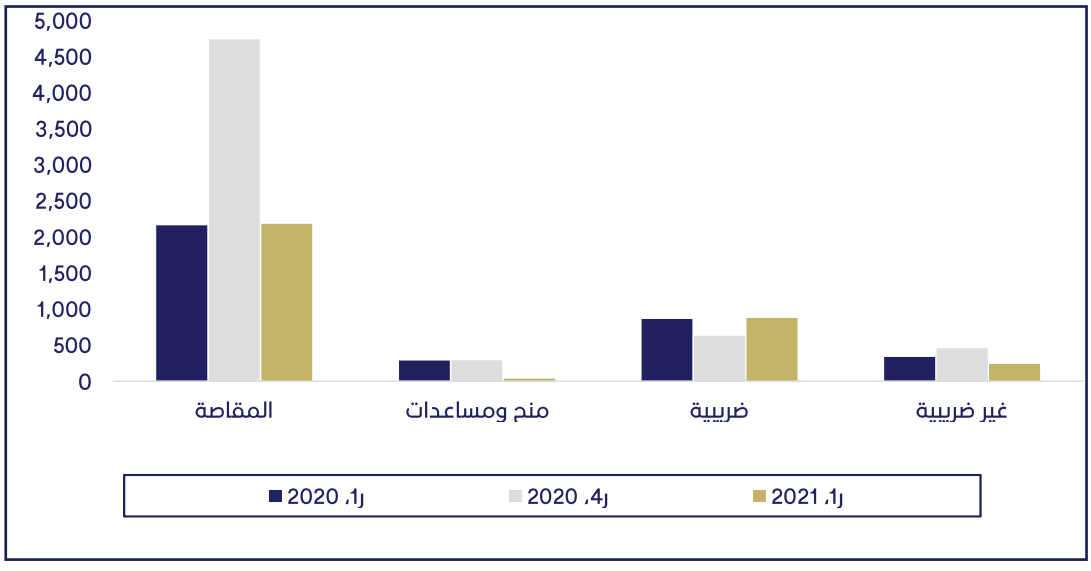

وبالمحصلة انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول من العام 2021 إلى 3.4 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.7 مليار شيكل خلال الربع المناظر،[47] مشكلة نحو 87.6% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 104.8% خلال الربع المناظر.

46 مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2021: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2021). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

47 لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الأول من العام 2021 بلغ نحو 57.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 114.4 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
لدعم الموازنة	**246.1**	**544.3**	**278**	**151**	**0**
منح عربية	111.1	21.3	0	0	0
من الدول الأخرى	135	523	278	151	0
التمويل التطويري	**38.6**	**153.3**	**121**	**138**	**35.2**
إجمالي المنح والمساعدات	284.7	697.6	399	289	35.2

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة، على أساس الالتزام، خلال الربع الأول من العام 2021 بنسبة 11.2%، مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 3.9 مليار شيكل. فقد ارتفع الإنفاق على بند الأجور والرواتب (أساس الالتزام) بنسبة 13.2% خلال فترة المقارنة نفسها، ليبلغ حوالي 1.9 مليار شيكل. وارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 15.3% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. وعلى العكس من ذلك، انخفض الإنفاق التطويري خلال هذا الربع بنسبة 5.1% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 140.5 مليون شيكل، واستقر بند صافي الإقراض عند مستوى الربع المناظر، بحوالي 0.3 مليار شيكل (انظر الشكل 3-2). الجدير ذكره أن النفقات العامة الفعلية (الأساس النقدي)، قد انخفضت بنحو 23.4%، مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.3 مليار شيكل، وذلك للأسباب سالفة الذكر، تحديداً الإجراءات والقيود المحاسبية.

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة – أساس الالتزام (مليون شيكل)

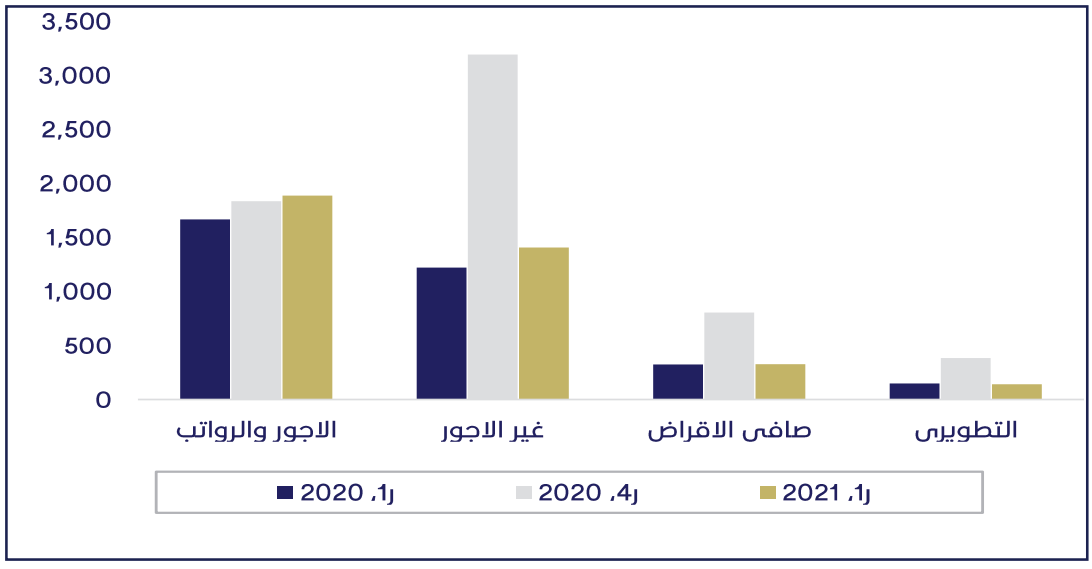

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة خلال الربع الأول من العام 2021، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، على الأساس النقدي، بحوالي 1.1 مليار شيكل، أو ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الاسمي.[48] إلا أن هذا الفائض لا يعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، إذ إنه تحقق، بشكل أساسي، نتيجة إجراءات وقيود محاسبية تتعلق بتسجيل النفقات. ويعكس الرصيد الكلي على أساس الالتزام، الوضع الحقيقي لمالية الحكومة، حيث حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات على هذا الأساس، عجزاً بحوالي 0.6 مليار شيكل، أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الاسمي (انظر الشكل 3-3).

48 تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الاجمالي بيانات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

شكل 3-3: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

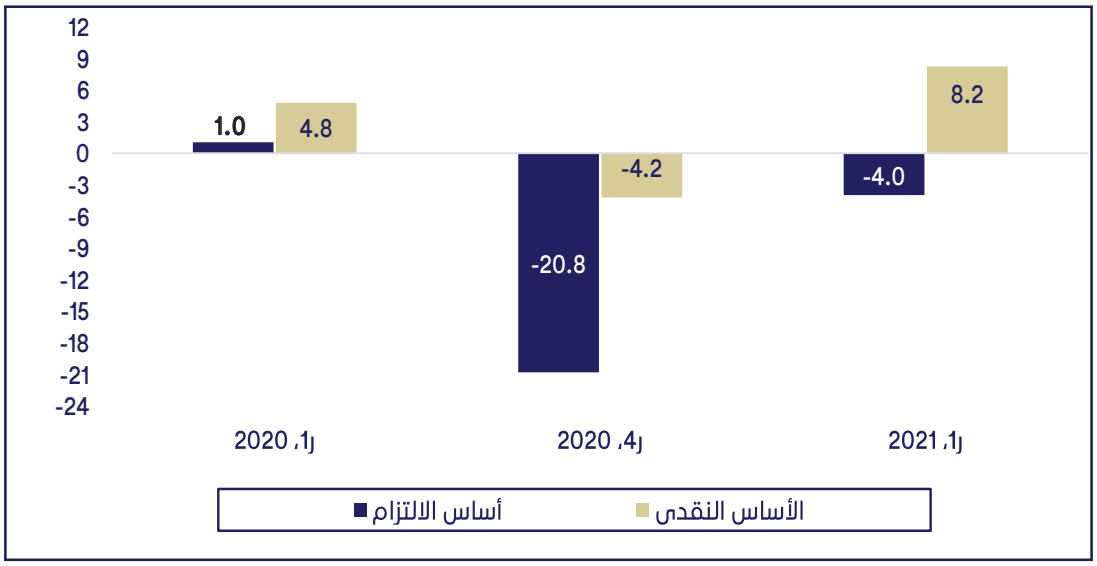

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول من العام 2021 حوالي 1714.3 مليون شيكل، منها نحو 789.3 مليون شيكل متأخرات الأجور والرواتب، وحوالي 658.9 مليون شيكل متأخرات غير الأجور، ونحو 68.6 مليون شيكل متأخرات النفقات التطويرية، فيما بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة حوالي 107.5 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية ما يقارب 90 مليون شيكل (انظر الجدول 3-2).

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إرجاعات ضريبية	30.9	(4.3)	13.7	63.8	.900
الأجور والرواتب	155	1,085.8	485.2	(1,208.5)	789.3
نفقات غير الأجور	209	801	825.1	667.4	658.9
النفقات التطويرية	72.5	61.7	111.9	134.1	68.6
مدفوعات مخصصة	97.2	8.1	47.1	1.4	107.5
إجمالي المتأخرات	**564.6**	**1,952.3**	**1,483.0**	**(341.8)**	**1,714.3**
دفعات متأخرات سلع وخدمات ونفقات عن سنوات سابقة	239.7	246.7	344.2	731.9	263.7
صافي المتأخرات	**324.9**	**1,705.6**	**1,138.9**	**(1,073.3)**	**1,450.6**

ملاحظة: الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الأول من العام 2021، بنحو 2.9% مقارنة بالربع السابق، لكنه ارتفع بنحو 22.8% مقارنة بالربع المناظر (على أساس سنوي)، ليبلغ حوالي 3.5 مليار دولار (ما يعادل 11.8 مليار شيكل)، مُشَكِلاً حوالي 20.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إذ انخفض الدين الحكومي المحلي بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفع بنحو 39.7% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2.2 مليار دولار، كذلك انخفض الدين الحكومي الخارجي بنسبة 0.8%، مقارنة بالربع السابق، وارتفع بنسبة 2%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 30.6 مليون شيكل، منها 25.4 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، و5.2 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (انظر الجدول 3-3).[49]

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

البيان	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الدين الحكومي المحلي	**1,597.3**	**1,786.9**	**2,157.3**	**2,324.7**	**2,231.1**
المصارف	1,583.1	1,772.2	2,099.1	2,262.3	2,171.0
مؤسسات عامة	14.2	14.7	58.2	62.4	60.1
الدين الحكومي الخارجي	**1,289.0**	**1,294.1**	**1,302.8**	**1,324.7**	**1,314.4**
الدين العام الحكومي	**2,886.3**	**3,081.0**	**3,460.1**	**3,649.4**	**3,545.5**
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي	**%17.0**	**%21.4**	**%21.7**	**%23.5**	**%20.9**

49 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف عند احتساب الأرقام بالشيكل، نتيجة أثر التغير في سعر الصرف.

4- القطاع المالي

القطاع المصرفي[50]

بلغ عدد الفروع والمكاتب المصرفية في فلسطين نهاية الربع الأول من العام 2021 نحو 380 فرعاً ومكتباً، منها 322 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف نهاية هذا الربع إلى نمو موجودات/مطلوبات المصارف بنحو 0.9% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 13.3% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 20.1 مليار دولار (انظر الجدول 4-1). ويعزى هذا النمو بدرجة أساسية لنمو التسهيلات الائتمانية، والنقدية، إضافة لمحفظة الأوراق المالية خلال هذه الفترات، كما أن تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل[51] بنسبة 6.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، انعكس على شكل زيادة غير حقيقية في حجم بنود الأصول/الخصوم مقومة بالدولار، أما مقارنة مع الربع السابق، فسجل سعر الصرف ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.8% ليبقى تأثيره محدوداً خلال الربع الحالي، حيث تشكل عملة الشيكل نحو 40% من إجمالي أصول المصارف، و33% من إجمالي الخصوم.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين 2020-2021 (مليون دولار)

البيان*	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الأصول	**17,709.5**	**18,237.1**	**18,625.0**	**19,886.2**	**20,059.9**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	9,249.9	9,652.4	9,894.0	10,078.7	10,150.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,565.3	4,438.8	4,138.7	5,509.1	5,126.9
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,365.2	1,352.9	1,310.7	1,368.8	1,377.2
النقدية والمعادن الثمينة	1,252.0	1,537.9	1,981.3	1,770.9	2,151.6
الموجودات الأخرى	1,277.2	1,255.2	1,300.3	1,158.6	1,253.7
إجمالي الخصوم	**17,709.5**	**18,237.1**	**18,625.0**	**19,886.2**	**20,059.9**
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية) **	13,303.8	13,814.1	14,061.9	15,138.3	15,182.4
حقوق الملكية	1,991.6	1,984.7	1,959.1	1,967.4	2,016.7
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,165.1	1,168.8	1,209.3	1,349.5	1,337.7
المطلوبات الأخرى	426.9	414.0	499.3	488.6	564.6
المخصصات والإهلاك	822.2	855.5	895.4	942.5	958.6

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

التسهيلات الائتمانية

ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الأول من العام 2021 بنسبة 0.7% مقارنة مع الربع السابق، لتسجل 10.1 مليار دولار، وجاء هذا التحسن مدفوعاً بزيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 1.7% لتسجل نحو 8.0 مليار دولار، مقابل تراجع في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 2.9%، لتبلغ نحو 2.1 مليار دولار، ولتبلغ نسبة التسهيلات الائتمانية حوالي 70% من ودائع الجمهور، و59.9% من الناتج المحلي بالأسعار الجارية. وفي السياق ذاته، سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 91.6%، مقارنة بنحو 8.4% لقطاع غزة.

50 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2021، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

51 بلغ المتوسط الربعي (نهاية الفترة) لسعر صرف الدولار مقابل الشيكل 3.334 شيكل/دولار في الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع 3.306 شيكل/دولار في الربع السابق و3.558 شيكل/دولار في الربع المناظر.

كما حافظت التسهيلات بحسب نوعها على هيكلها العام بتغيرات طفيفة عن الأرباع السابقة، فاستحوذت القروض على 83.2% من إجمالي التسهيلات، في حين شكلت حصة الجاري مدين 15.5%، وبقيت حصة الإجارة المنتهية بالتمليك مستقرة عند حوالي 1.6% (انظر شكل 4-1). وعلى صعيد العملة، تشير البيانات إلى تنامي سيطرة عملة الشيكل على حصة أكبر من إجمالي التسهيلات، وبنسبة 47.9%، مقارنة بنحو 37.9% حصة الدولار، ونحو 12.7% حصة الدينار الأردني.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

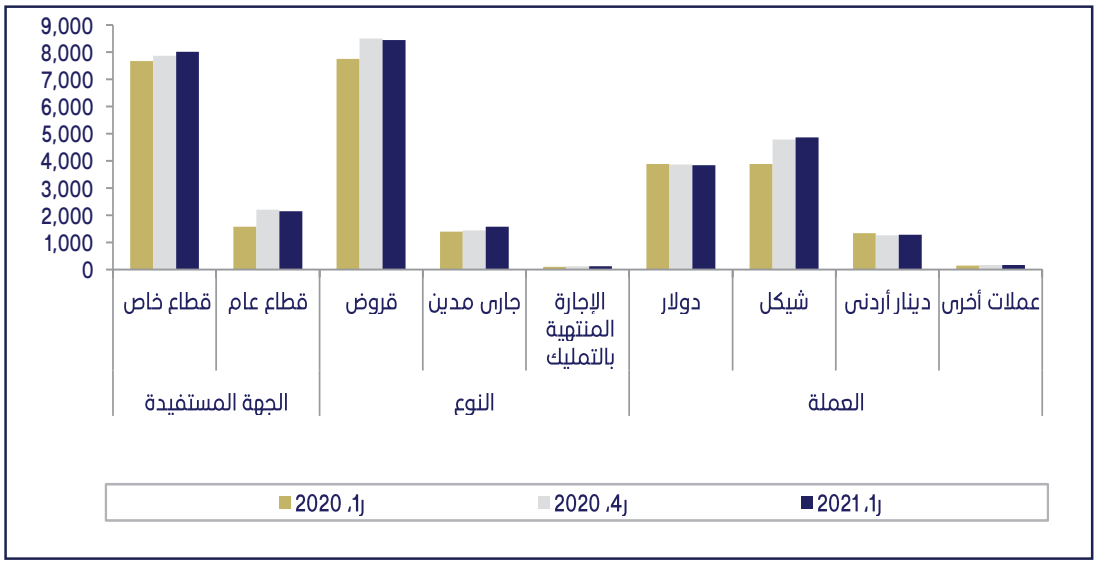

جدول 4-2: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البيان	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
القطاع العام	1,577.2	1,742.4	2,041.8	2,205.4	2,141.7
العقارات والإنشاءات	1,707.2	1,740.4	1,786.1	1,801.9	1,808.2
التعدين والصناعة	485.1	487.3	490.5	443.6	467.7
التجارة	1,539.9	1,486.2	1,479.7	1,523.0	1,711.0
الخدمات	1,067.1	1,227.2	1,173.7	1,125.2	1,068.5
تمويل شراء السيارات	362.6	374.2	442.5	405.3	392.0
تمويل السلع الاستهلاكية	1,347.8	1,501.8	1,426.5	1,415.0	1,349.0
أخرى في القطاع الخاص*	1,163.0	1,092.8	1,053.2	1,159.3	1,212.5
المجموع	9,249.9	9,652.3	9,894.0	10,078.7	10,150.6

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات التالية: تطوير الأراضي، والزراعة، والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أيٍّ من هذه القطاعات.

وقد شهد الربع الأول من العام 2021 ارتفاع حصة القطاع الخاص من إجمالي المحفظة الائتمانية لتصل نحو 78.9% مقارنة بـــ 78.1% في الربع الرابع من العام 2020، مقابل تراجع في حصة القطاع العام من 21.9% إلى 21.1% من إجمالي التسهيلات خلال الفترة ذاتها. أما على المستوى القطاعي، فارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية مثل قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 0.4%، وقطاع التعدين والصناعة بنسبة 5.4%، لكنها تراجعت في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وبنسبة 5.8%، كما تراجعت في معظم القطاعات الخدمية، باستثناء ارتفاعها في قطاع التجارة، وفي قطاع التمويل بالأسهم، إضافة إلى ارتفاعها في قطاع السياحة (انظر جدول 4-2 في الصفحة السابقة).

القروض المتعثرة

بقي مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي نهاية الربع الأول من العام 2021 مستقراً كما هو في الربع السابق بنمو هامشي بلغ 0.1% لتبلغ نحو 427.5 مليون دولار، أو ما يعادل 4.2% من إجمالي التسهيلات (انظر الشكل 4-2). وقد بقيت نسبة التعثر بحسب القطاعات الاقتصادية، مستقرة كما هي في الربع السابق وبتغيرات طفيفة، فبلغت في قطاع التجارة 7.1%، وفي قطاع تمويل السلع الاستهلاكية 5.6%، وفي قطاع العقارات والإنشاءات 4.3%، وفي قطاع الصناعة 5.9%، والخدمات 4.0%، في حين سجلت هذه النسبة نحو 2.3% في قطاع تمويل السيارات نظراً لمحدودية المخاطر في هذا القطاع.

شكل 4-2: اتجاهات القروض المتعثرة

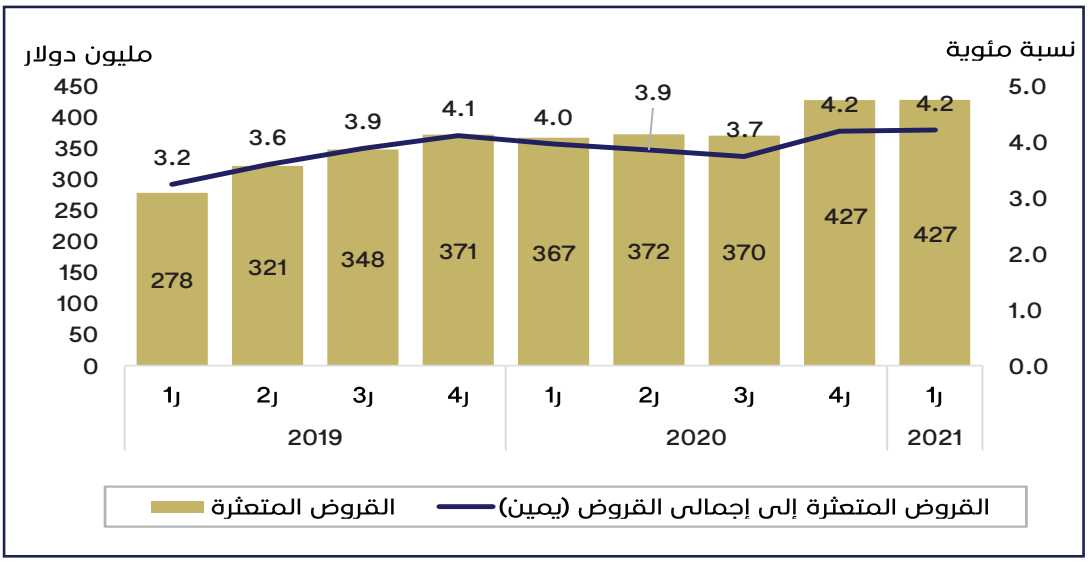

شكل 4-3: هيكل القروض المتعثرة (مليون دولار)

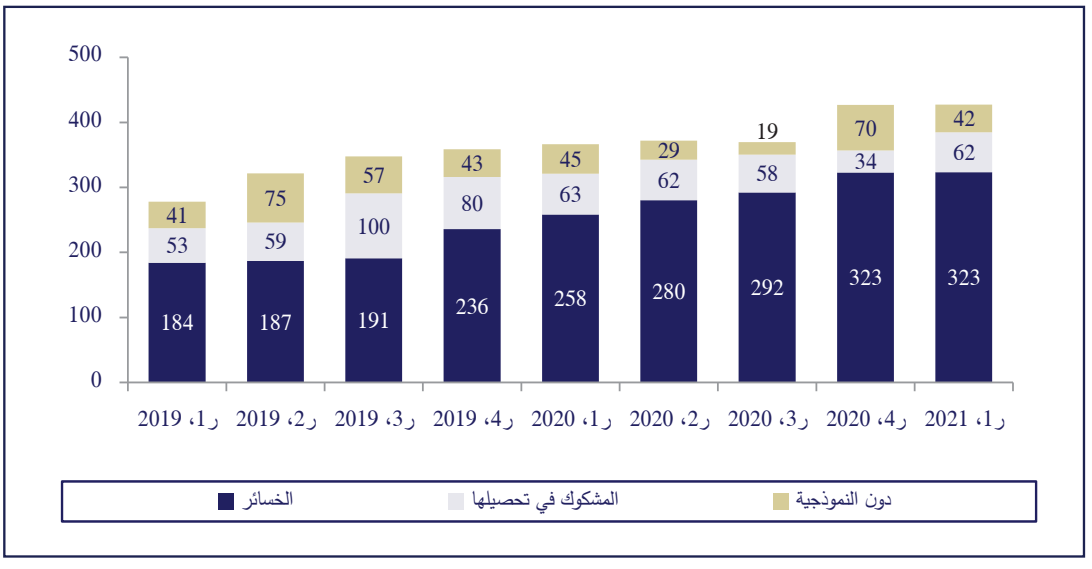

أما بخصوص توزع القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر (هيكل القروض المتعثرة)،[52] فقد أظهرت البيانات أن النسبة الأعلى من القروض المتعثرة (أكثر من ثلاثة أرباع القروض المتعثرة) لدى القطاع المصرفي مصنفة كخسائر، في حين شكلت القروض المشكوك في تحصيلها 14.4% من إجمالي القروض المتعثرة، أما القروض دون النموذجية فشكلت نحو 13.1% (انظر الشكل 4-3 في الصفحة السابقة).

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تراجعت أرصدة سلطة النقد والمصارف خلال الربع الأول من العام 2021 بشكل ملحوظ، وبنسبة 6.9% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 5.1 مليار دولار (انظر الشكل 4-4). ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم بنسبة 57% من إجمالي أرصدة سلطة النقد والمصارف) بنحو 10.8% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 2,920.3 مليون دولار. والجدير بالذكر أن حوالي 45.1% من هذه الأرصدة هي بعملة الدينار الأردني، و37.1% منها بعملة الدولار، و9.6% منها بعملة الشيكل، في حين شكلت العملات الأخرى نحو 8.4%. كما يشير تحليل البيانات لتراجع الأرصدة البينية للمصارف في فلسطين بنسبة 2.0% مقارنة مع الربع السابق، لتصل إلى حوالي 404.3 مليون دولار، جاء نصفها تقريباً (ما نسبته 53%) بعملة الشيكل، وشكلت حسابات المراسلة 46% منها، في حين شكلت الودائع الأخرى 54% من إجمالي الأرصدة بين المصارف. إضافة إلى ذلك، تراجعت أرصدة المصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد بنسبة 1.1% في الفترة ذاتها، لتصل إلى 1,802.3 مليون دولار، تشكل الاحتياطيات الإلزامية حوالي 75% منها.

شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (مليون دولار)

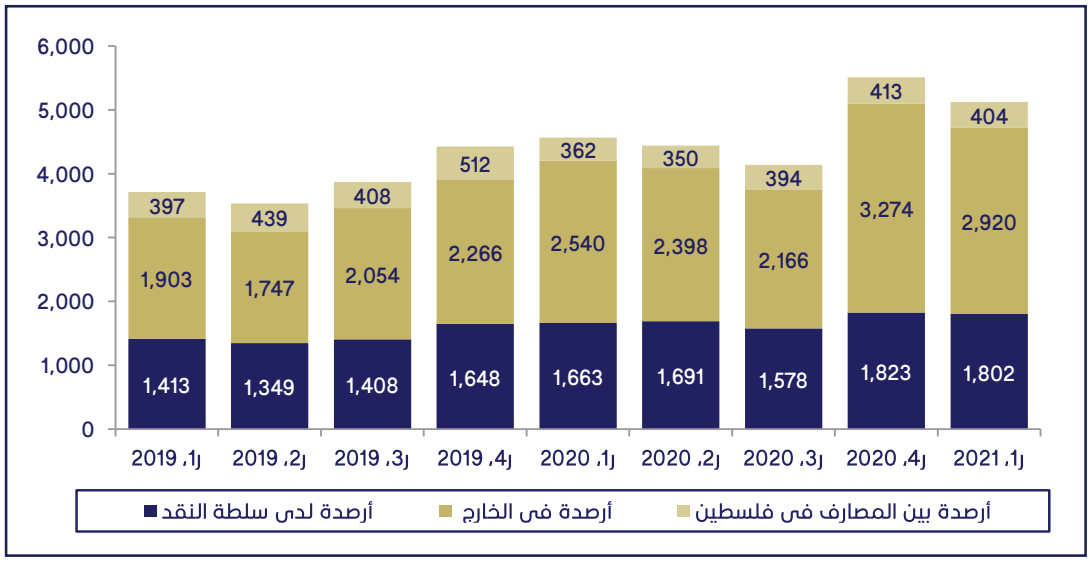

النقدية والمعادن الثمينة

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف إلى ارتفاع بند النقدية والمعادن الثمينة بشكل ملحوظ، وبنسبة 21.5%، مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 71.9% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، لتبلغ 2.1 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع، بدرجة أساسية، إلى تراجع هذا البند بداية جائحة كورونا في آذار من العام 2020 نتيجة لارتفاع سحوبات العملاء النقدية تخوفاً من آثار الجائحة، ثم بدأت بعد ذلك خلال الأرباع اللاحقة بالعودة إلى مستوياتها الطبيعية. كما أن ترحيل فائض الشيكل إلى إسرائيل بنسب أقل من الفترات السابقة، قد ساهم في زيادة هذا البند. يضاف إلى ذلك، تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الذي أثر، بشكل واضح، في زيادة هذا البند مقوماً بالدولار، إذ إن حوالي 71% منه بعملة الشيكل.

52 تصنف القروض بحسب فترات التعثر حسب تعليمات سلطة النقد إلى: (1) التسهيلات دون النموذجية وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً. (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها وهي تلك التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً. (3) الخسائر وهي تلك التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر.

الودائع

ارتفع إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) في الربع الأول من العام 2021 بشكل طفيف، مقارنة بالربع السابق (ما نسبته 0.2%)، مقابل ارتفاعها بشكل ملحوظ، وبنحو 14.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020، لتبلغ ما يقارب 16.5 مليار دولار، مُشَكِلةً نحو 82% من إجمالي المطلوبات.

الجدير ذكره أن ودائع الجمهور استحوذت على 92% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع، مرتفعةً بشكل طفيف (0.3%) نتيجة لنمو ودائع القطاع العام بشكل رئيسي، وبنسبة 8.9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 506.7 مليون دولار، في حين بقيت ودائع القطاع الخاص مستقرة عند 14.7 مليار دولار مشكلةً الغالبية العظمى من ودائع الجمهور، وبنسبة 96.7% ويشير تحليل البيانات إلى استحواذ الودائع الجارية على 37.2% من إجمالي ودائع الجمهور، فيما بلغت حصة الودائع الادّخارية والآجلة نحو 33.1% و29.7% على الترتيب. وبحسب عملة الإيداع، بقي التوزيع مقارب لمستوياته التاريخية دون تغيرات جوهرية عن مستوياته العامة، إذ شكلت الودائع بالدولار 39.9%، و35.2% للشيكل، و22.5% للدينار، ونحو 2.5% للعملات الأخرى. وأدى هذا النمو المتواضع في الودائع خلال الربع الحالي، إلى تراجع نسبتها من الناتج المحلي، لتصل إلى 89.6%، مقارنة بنحو 97.3% في الربع السابق، و78.1% مقارنة بالربع المناظر 2020.

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

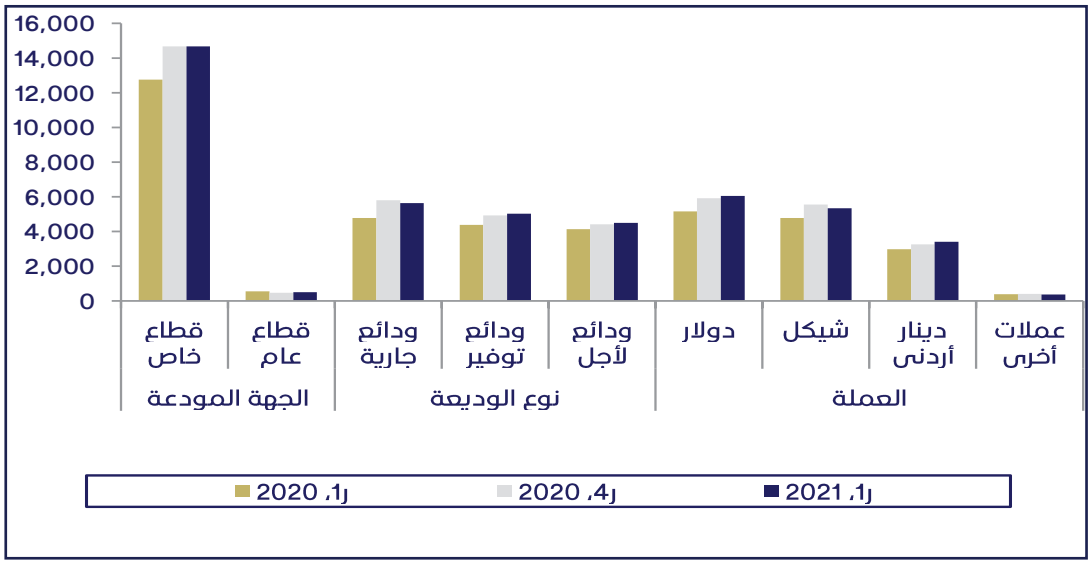

أرباح المصارف

عاد صافي دخل المصارف للتعافي مع بداية العام 2021، فسجل نمواً بأكثر من الضعف مقارنة مع الربع السابق، كما سجل ارتفاعاً بنسبة 42.0% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020، ليبلغ 55.3 مليون دولار، مقارنة بنحو 22.0 مليون دولار في الربع السابق، و39.0 مليون دولار في الربع المناظر. ويعزى هذا الارتفاع بدرجة أساسية إلى تراجع النفقات بنحو 19.6% لتسجل 128.1 مليون دولار، عززه أيضاً نمو الإيرادات بنسبة بنحو 1.1% مدفوعةً بشكل رئيس بنمو الدخل من غير الفوائد، لتسجل إجمالي الإيرادات 183.4 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2021 (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البند	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الإيرادات	**179.8**	**165.2**	**170.8**	**181.4**	**183.4**
الدخل من الفوائد	128.8	120.2	132.3	137.6	132.1
الدخل من غير الفوائد	51.0	45.0	38.5	43.8	51.3
- العمولات	30.7	26.1	27.2	23.0	25.9
- أرباح وخسائر الأدوات المالية	3.6	6.7	-2.2	3.2	6.0
- الإيرادات الأخرى	16.7	12.2	13.6	17.6	19.4
النفقات	**140.8**	**156.2**	**140.2**	**159.4**	**128.1**
نفقات غير الفوائد	114.1	112.5	104.1	113.4	109.2
المخصصات	16.7	30.9	27.1	27.3	6.1
الضرائب	10.0	12.8	9.0	18.7	12.8
صافي الدخل	39.0	9.0	30.65	22.0	55.3

متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

ترتبط معدلات الفائدة على الإقراض والإيداع على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، بمعدلاتها السارية في الدول المصدرة لهذه العملات، إضافة إلى المنافسة بين المصارف ودرجة المخاطر المرتبطة بالسوق الفلسطيني. ويشير تحليل البيانات للربع الأول من العام 2021 إلى تراجع متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بعملتي الدينار الأردني والشيكل، لتبلغ نحو 6.46% و6.66% على الترتيب نهاية الربع الأول من العام 2021، في حين تصاعد متوسط الفائدة على القروض بالدولار الأمريكي ليسجل 5.59% مقارنة مع 5.34% في الربع السابق (انظر الجدول 4-4).

جدول 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

العملة	فوائد الإيداع (%)		فوائد الإقراض (%)		الهامش (نقطة مئوية)	
	ر4 2020	ر1 2021	ر4 2020	ر1 2021	ر4 2020	ر1 2021
الدولار	2.31	2.24	5.34	5.59	3.03	3.35
الدينار	2.29	2.34	6.78	6.46	4.49	4.12
الشيكل	2.36	2.26	6.82	6.66	4.46	4.40

وفي الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الودائع ميلاً للهبوط أيضاً، لتسجل 2.24% للودائع بالدولار مقارنة بنحو 2.31% في الربع السابق، و2.26% للشيكل مقارنة بـ 2.36%، في حين بلغت معدلات الفائدة على الإيداع بعملة الدينار صعوداً لتسجل 2.34% مقارنة مع 2.29% في الربع السابق. وقد تمخض عن هذه التغيرات تراجع في هامش الفائدة على عملتي الدينار والشيكل لتبلغ 4.12 نقطة، و4.40 نقطة، على الترتيب، مقابل ارتفاع الهامش على عملة الدولار لتسجل 3.03 نقطة.

حركة تداول الشيكات

تراجعت قيمة الشيكات المتداولة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2021 بنسبة 3.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 4.7 مليار دولار (انظر الشكل 4-6)، في حين سجلت قيمة الشيكات المعادة صعوداً بنسبة 2.7% لتبلغ 405.8 مليون دولار

خلال فترة المقارنة ذاتها. وتشمل هذه البيانات قيمة الشيكات التي تمت من خلال غرف المقاصة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والشيكات المتداولة بين المصرف وفروعه إضافة إلى الشيكات المتداولة مع المصارف الإسرائيلية.

شكل 4-6: حركة تداول الشيكات (مليون دولار)

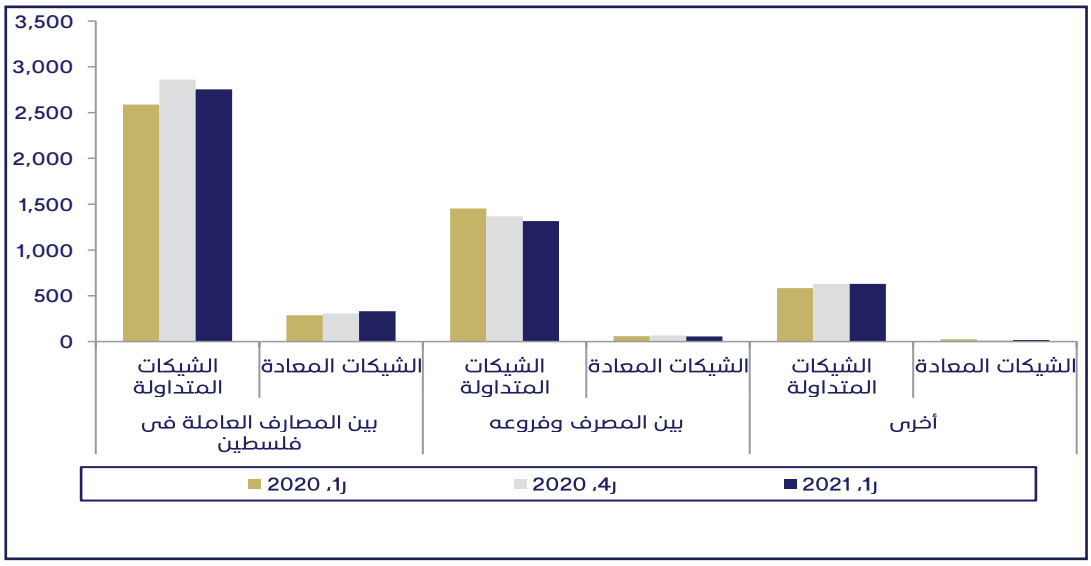

وتشير بيانات الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال المقاصة الإلكترونية، إلى تراجع قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الربع الأول من العام 2021 بنسبة 3.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل نحو 2.7 مليار دولار، فيما تصاعدت قيمتها بنحو 6.4% مقارنة بالربع المناظر، علماً أن عدد هذه الشيكات تراجع أيضاً بنسبة 6.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 1,250,269 شيكاً. ويعزى هذا إلى عودة الحكومة إلى إجراءات الإغلاق نتيجة للموجة الثالثة من فيروس كورونا في شهر آذار من العام 2021.

شكل 4-7: نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص حسب العملة

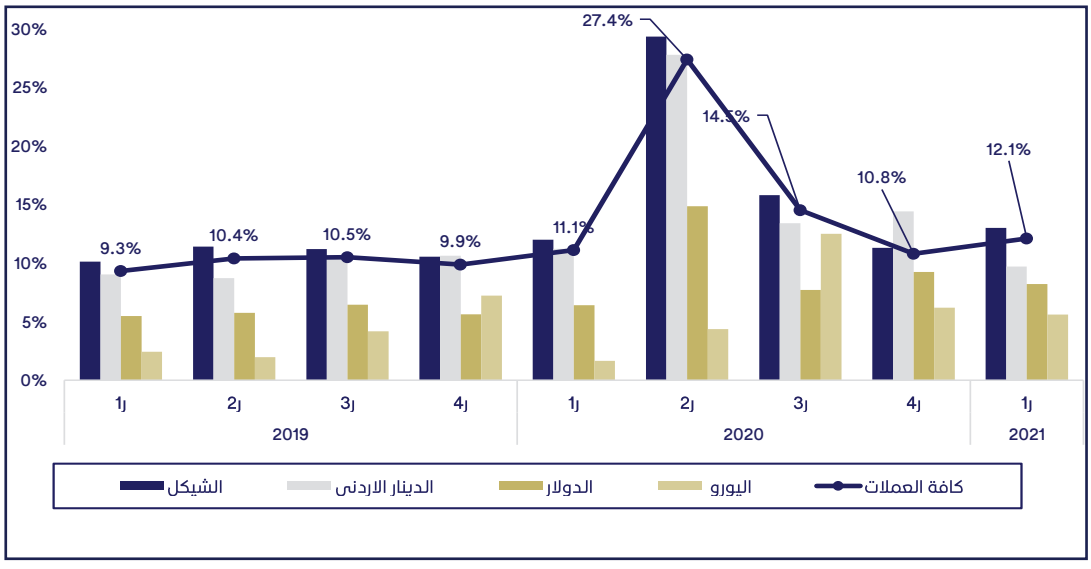

انعكس ذلك، أيضاً، على الشيكات المعادة (المرتجعة)، حيث ارتفعت قيمتها بنسبة 7.5% مقارنة بالربع السابق، لتسجل 332.5 مليون دولار، كما تصاعدت بنحو 15.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020. وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المقدّمة للتقاص بين المصارف العاملة في فلسطين بالعملات

كافة، لتبلغ 12.1% خلال الربع الأول من العام 2021، مقارنة بنحو 10.8% في الربع السابق، ونحو 11.1% في الفترة المماثلة من العام 2020 (انظر الشكل 4-7 في الصفحة السابقة)، حيث تصاعدت هذه النسبة للشيكات بعملة الشيكل بدرجة أساسية من 11.3% في الربع الأخير 2020، إلى 13.0% في الربع الأول من العام 2021، في حين تراجعت للشيكات بعملات الدينار والدولار واليورو لتشكل 9.7%، و8.2%، و5.6% على الترتيب، خلال الفترة ذاتها.

وفي السياق ذاته، وفي إطار سعي سلطة النقد الفلسطينية المستمر لتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي، من خلال استحداث العديد من الأنظمة والبرامج والخدمات المصرفية، أعلنت سلطة النقد في حزيران 2020 عن تشغيل نظام المقاصة الإلكترونية، الذي يتم فيه تبادل صور الشيكات ومعلوماتها إلكترونياً، كبديل عن تبادل أصل الشيكات الورقية لأغراض تنفيذ عملية التقاص ما بين المصارف العاملة في فلسطين. كما يؤدي هذا النظام إلى تعزيز الثقة في الشيك كأداة وفاء، وزيادة سرعة دوران الأموال في الاقتصاد، من خلال تقليل وخفض فترة الأموال العائمة. وأصدرت سلطة النقد تعليماتها رقم (2021/1) بشأن تنظيم عملية تقاص الشيكات إلكترونياً بين المصارف في نظام المقاصة.

شركات الإقراض المتخصصة

تراجع إجمالي موجودات قطاع الإقراض المتخصص[53] نهاية الربع الأول من العام 2021 بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، في حين سجل إجمالي موجودات هذه الشركات نمواً مقارنة بقيمتها قبل عام بنسبة 1.8%، لتبلغ 331.6 مليون دولار. وقد شهد هذا الربع تراجع المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة بنسبة 1.0% مقارنة بالربع السابق لتسجل حوالي 247.3 مليون دولار (انظر الجدول 4-5)، حيث تراجعت في الضفة الغربية بنحو 0.5% لتبلغ 210.0 ملايين دولار، وفي قطاع غزة بنسبة 3.9% لتسجل 37.3 مليون دولار. كما تراجع عدد المقترضين إلى 65,790 مقترضاً، منهم 65% ذكوراً، و35% إناثاً.

وعلى صعيد توزيع المحفظة القائمة حسب القطاعات الاقتصادية، فقد سيطر القطاع العقاري على الحصة الأكبر بنسبة 32.7% وبقيمة 80.9 مليون دولار، ثم القطاع التجاري بنحو 29.7% وبقيمة 73.4 مليون دولار، تلاه قطاع الخدمات العامة بحوالي 11.7% وبقيمة 28.9 مليون دولار، ثم القطاع الزراعي بنسبة 11.6% وبقيمة 28.6 مليون دولار، فيما تسيطر قروض القطاع الاستهلاكي والقطاع الصناعي وقطاع السياحة على النسبة المتبقية (14.4%) من إجمالي محفظة شركات الإقراض المتخصصة.

جدول 4-5: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

البند	2020				2021
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	**259.4**	**265.2**	**259.7**	**249.8**	**247.3**
- الضفة الغربية	214.4	220.2	216.7	211.0	210.0
- قطاع غزة	45.0	45.0	43.0	38.8	37.3
عدد المقترضين النشطين	**74,065**	**73,853**	**72,360**	**68,027**	**65,790**
عدد الفروع والمكاتب	**100**	**100**	**97**	**96**	**96**
عدد الموظفين	**900**	**852**	**846**	**849**	**845**

كما تشير البيانات إلى تراجع قيمة المحفظة الخطرة (المحفظة غير المنتظمة) لهذه المؤسسات خلال الربع الأول من العام 2021 بنسبة 10.7% لتسجل 28.7 مليون دولار، 80.2% منها في الضفة الغربية، و19.8% في قطاع غزة، كما غطت المخصصات نسبة جيدة من هذه المحفظة نحو 91% مقارنة مع 81% في الربع السابق.

53 بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية 8 مؤسسات.

4-2 القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 466.2 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2021، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 1% عن إغلاقه نهاية الربع السابق (الربع الرابع، 2020)، و7% عن إغلاقه نهاية الربع المناظر (الربع الأول، 2020). من جهة أخرى، لم تشهد القيمة السوقية نمواً ملحوظاً مع نهاية الربع الأول من العام 2021 مقارنةً مع نهاية الربع السابق، فيما يلاحظ انخفاضها بنسبة 4% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر، لتصل إلى 3.5 مليار دولار. وتعادل القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ما نسبته 22% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (انخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة عن نسبتها في الربع المناظر 2020، انظر الجدول 4-6).

جدول 4-6: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الأول 2020	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2021
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	15.2	24.6	22.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	31.9	55.4	49.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,598.7	3,446.9	3,451.3
عدد الصفقات	4,840	5,597	5,455
عدد جلسات التداول	54	64	61
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	%23.1	%22.2	%22.2

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2020، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول نهاية الربع الأول من العام 2021 انخفاضاً قدره 7%، و12%، على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع السابق، بينما شهدت أحجام وقيم التداول ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 50%، و54%، على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع المناظر. ويقود هذا الارتفاع كلٌّ من قطاعي التأمين والخدمات (انظر الجدول 4-6). ويعزى الانخفاض في أنشطة التداول في نهاية الربع الأول من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، إلى الوضع الاقتصادي والتوترات السياسية التي شهدتها فلسطين، هذا بالتزامن مع انخفاض أسعار أسهم بعض الشركات المدرجة. أما الارتفاع الملحوظ نهاية الربع الأول من العام 2021 مقارنةً مع الربع المناظر، فيعود إلى الارتداد عن الانخفاض الملحوظ في أنشطة البورصة التي شهدتها أرباع العام 2020، وتحديداً الربعين الأول والثاني، وكان من أبرز أسبابه تعليق التداول في بورصة فلسطين بسبب جائحة كورونا (من تاريخ 2020/3/23 لغاية 2020/5/3)، وزيادة عدم اليقين وتراجع الاستثمار، إضافة إلى أنه، تاريخياً، يشهد الربع الأول تعزيزاً في المراكز الاستثمارية تزامناً مع اجتماعات الهيئات العامة للشركات المدرجة في الربع الأول من كل عام، واتخاذ قرارات توزيعات الأرباح.

يوضح الشكل 4-8 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الأول 2021. ويتّضح أن حصة الشركات بلغت 42%، في حين بلغت حصة الأفراد حوالي 26%.

شكل 4-8: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2021 (مليون دولار)

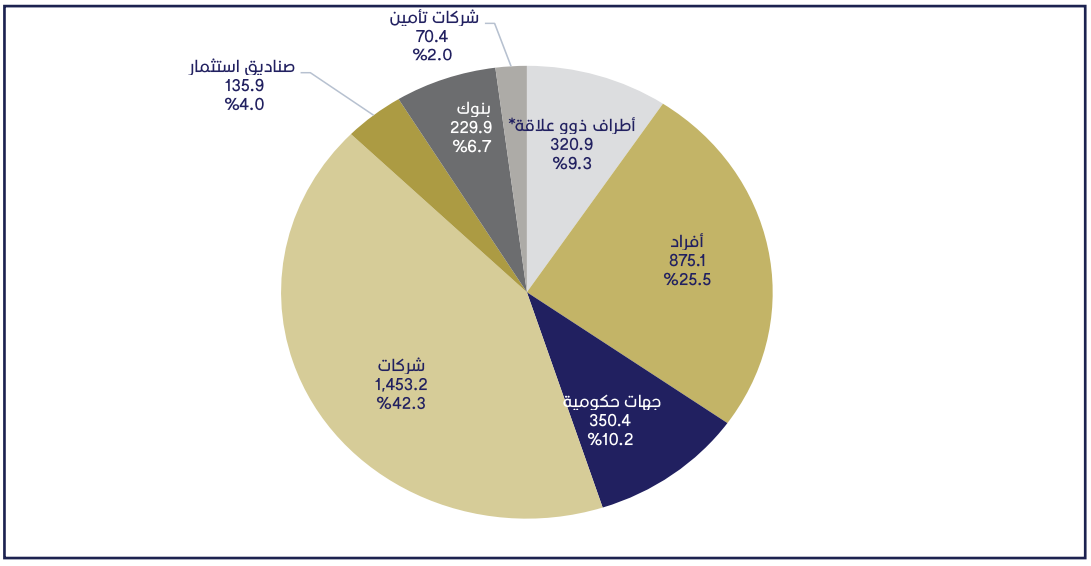

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 63,970 مساهماً نهاية الربع الأول من العام 2021، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة. هذا، وتعد مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال في نهاية الربع الأول من العام 2021. وبلغت قيمة إجمالي استثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 22 مليون دولار بواقع 387 عقداً، ما يمثل انخفاضاً في قيمة العقود بنسبة 10% وارتفاعاً في عددها بنسبة 5%، وذلك مقارنةً مع نهاية الربع السابق، وبالمقارنة مع الربع المناظر يلاحظ ارتفاع قيمة العقود بنسبة 16% وانخفاض في عددها بنسبة 16% (انظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع، العام	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الأول، 2020	19.0	458
الربع الرابع، 2020	24.5	369
الربع الأول، 2021	22.0	387

مع نهاية الربع الأول من العام 2021، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، تليها مدينتا نابلس وجنين بنسبة 16% و11% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

ما زالت المركبات (للاستخدام الشخصي) تستحوذ على الحصة الأكبر (48%) من محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الأول من العام 2021. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات للأغراض التجارية، فاستحوذت على

ما نسبته 43%. وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبته 10% (انظر الشكل 4-9)، مع العلم بأنه ابتداءً من الربع الرابع من العام 2020، تمت إعادة تصنيف الأصول المؤجرة في السجل لدى الهيئة، بحيث تمت إضافة المركبات التي تستخدم لأغراض تجارية ضمن المركبات التجارية على الرغم من ترخيصها كمركبة خصوصية، بينما سابقاً كان يتم تصنيفها (في سجل الهيئة) حسب ترخيصها في دوائر السير؛ أي مركبات خصوصية.

شكل 4-9: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد في نهاية الربع الأول، 2021

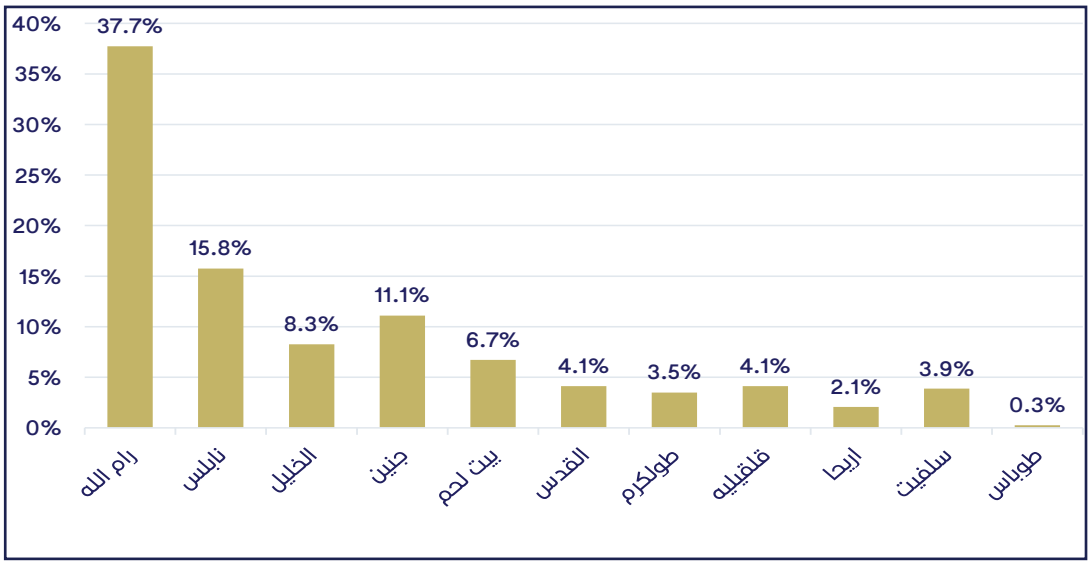

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الأول من العام 2021. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) نهاية الربع الأول من العام 2021 حوالي 93 مليون دولار، وبلغ صافي الأقساط المكتسبة حوالي 72 مليون دولار، فيما بلغ صافي التعويضات المتكبدة للقطاع حوالي 45 مليون دولار، أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فبلغ حوالي 215 مليون دولار تتصدرها الاستثمارات العقارية، بما نسبته 41% من إجمالي الاستثمارات (انظر الجدول 4-8). وتجدر الإشارة الى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الأول من العام 2021 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.[54]

جدول 4-8: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2020	الربع الرابع 2020*	الربع الأول 2021**
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	83.9	72.0	93.3
إجمالي استثمارات شركات التأمين	243.2	266.3	215.4
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(43.0)	(35.2)	(45.0)
صافي الأقساط المكتسبة/إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%84.8	%93.3	%77.4
صافي التعويضات المتكبدة/صافي الأقساط المكتسبة	%60.4	%52.3	%62.4

* البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين أولية.
** الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.
ملاحظة: الأرقام ما بين قوسين سالبة.

54 تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التأمين مع الربعين السابق والمناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث إن البيانات المتعلقة بالربع الأول من العام 2021 لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

5-التنمية الاجتماعية

تأثير جائحة كورونا على الرعاية الصحية كأحد مكونات الفقر المتعدد الأبعاد

وضعت جائحة كورونا أنظمة الدول الصحية، وبخاصة في الدول النامية، في اختبار حقيقي أظهر مكامن الخلل والهشاشة في بنيتها، وضعف الإمكانيات والنقص في التمويل الحكومي اللازم لصمودها أمام الكوارث والظروف الطارئة. فقد شهدنا عجز كثير من الأنظمة الصحية على تحمل العدد الكبير من حالات الإصابة الخطرة بفيروس كورونا، وذلك بسبب النقص في الأجهزة الطبية، وفي الكوادر الطبية، والأدوية اللازمة للعلاج، ما تسبب بأعداد كبيرة من الوفيات. ونتيجة لذلك، لجأ الكثير من الدول إلى فرض الإغلاقات المشددة والشاملة من أجل إعطاء مساحة للتباعد الاجتماعي تعمل على تبطيء انتشار الفيروس.[55] وكما هو متوقع، كانت الفئات الفقيرة والمهمّشة من أكثر الفئات تأثراً بجائحة كورونا على مختلف المستويات، بما فيها الصحية، حيث تظهر التقارير أن هذه الفئات كانت أكثر عرضة للإصابة والوفاة خلال الجائحة؛ فعلى سبيل المثال، سلط تقرير "فيروس اللامساواة" الضوء على حجم اللامساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من الممكن أن يبقى 22 ألف شخص من السود وذوي الأصول اللاتينية فيها على قيد الحياة، لو كانت لها قدرة الوصول إلى الخدمات الصحية نفسها مقارنة بالبيض. كذلك الأمر في البرازيل، حيث كان من الممكن أن يبقى حوالي 9,200 من المنحدرين من أصل إفريقي على قيد الحياة، لو كانت معدلات الوفيات لديهم مماثلة لمعدلات وفيات نظرائهم من البيض.[56]

تشير التقارير الصادرة عن العديد من الجهات الرسمية والمؤسسات المحلية والدولية،[57] وائتلاف "أمان" (2020)،[58] ووزارة الصحة الفلسطينية (2020)،[59] إلى تأثير جائحة كورونا على قدرة القطاع الصحي في فلسطين في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين نتيجة لإجراءات الطوارئ، وتركيز الجهود الحكومية، وتخصيص جزء كبير من الموارد العامة -المحدودة أصلاً- على مواجهة الجائحة. أضف إلى ذلك الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة الفلسطينية داخل مرافقها للحد من الاختلاط والاكتظاظ. كما أثر ارتفاع مستويات الفقر وفقدان الدخل على قدرة عدد كبير من الأسر للحصول على الخدمات الصحية التي لا توفرها المرافق الصحية العامة.

سنعمد في هذا القسم الخاص بالتنمية الاجتماعية استكمال ما بدأناه في العدد السابق من المراقب في رصد تأثيرات جائحة كورونا على المؤشرات المختلفة المكونة للفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين، وسنقوم بتسليط الضوء على مؤشر الصحة في فلسطين خلال الجائحة، ومدى تأثير ذلك على الفئات الفقيرة والمهمشة. كما سيتم الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية من أجل مقارنة مؤشرات الوصول لخدمات الرعاية الصحية في فلسطين بين الأعوام 2019 و2020.

يشمل مؤشر الصحة كأحد أبعاد الفقر المتعدد الأبعاد أربعة مؤشرات رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات الصحية، التأمين الصحي، الإعاقة، الأمراض المزمنة. تعد الأسرة فقيرة أو محرومة إذا كان جميع أفرادها، 30 سنة وأكثر، مصابين بمرض مزمن يتم تشخيصه من قبل مختص، أو إذا لم يتوفر لدى رب الأسرة أو أيٍّ من أفرادها تأمين صحي، أو إذا كان أحد أفرادها يعاني من صعوبة شديدة في السمع أو البصر أو الحركة أو استخدام الأيدي أو التواصل أو التذكر أو التركيز، أو في حال كانت أقرب مستشفى أو عيادة تبعد عن مكان سكن الأسرة مسافة تزيد على 5 كم. لهذه المؤشرات الأربعة، ثقل متساوية في تكوين مؤشر الصحة الذي يشكل 13.3% من مؤشر الفقر الكلي متعدد الأبعاد.[60]

---

55 Jensen, L., and Molina, G.G. (2020). COVID19 and health system vulnerabilities in the poorest developing countries, UNDP Global Policy Network Brief – HEALTH. https://www.undp.org/publications/covid-19-and-health-system-vulnerabilities-poorest-developing-countries#modal-publication-download

56 منظمة أوكسفام، 2021. فيروس اللامساواة، يمكن توحيد عامل يمزقه فيروس كورونا فقط من خلال اقتصاد عادل ومنصف ومستدام.
https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/arabic.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%81%D8%A7%D9%85%20-%20%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9%20(%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B3%202021).pdf

57 https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-6

58 https://www.aman-palestine.org/activities/14020.html

59 التقرير الصحي السنوي، 2020. وزارة الصحة الفلسطينية:
http://site.moh.ps/Content/Books/chup6JkjmKecG8zGx6hnXjlLuGecGmPq7Bt4Q4HsFj6vv7tW2W4aGE_ZiCEqSMuZx7v6kHVcDAjC59QDCVuSXx3NmUfwX6Ciqm4OxQrB4xAE6.pdf

60 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. تقرير الفقر المتعدد الأبعاد، 2017. رام الله- فلسطين.

الوصول إلى الخدمات الصحية

يرتبط مؤشر الوصول للخدمات الصحية بمكان السكن، أو بمدى القرب أو البعد عن مراكز المدن، حيث تشكل سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية من ناحية مدى قربها أو بعدها عن مكان سكن الأسرة، عاملاً حاسماً في إمكانية تلقي أيٍّ من أفرادها العلاج المناسب في الوقت المناسب. في فلسطين، أثرت الإجراءات، (مثل الإغلاقات والحد من حركة الأفراد والمركبات) التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار جائحة كورونا، على قدرة المواطنين على الوصول إلى المرافق الصحية المختلفة، كما تفاقمت معاناة الأسر الفقيرة بسبب التكلفة المرتبطة بالوصول إلى الخدمات الصحية، ناهيك عن عدم مقدرتها على تحمل تكلفة الخدمة نفسها.

يتم تقديم خدمات الصحة الأولية في فلسطين من خلال مراكز وزارة الصحة بشكل أساسي، إضافة إلى جهات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، والخدمات الطبية العسكرية. بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية العام 2020 ما يقارب 475 مركزاً، وهو العدد نفسه للعام 2019. تقدم هذه المراكز مجموعة كبيرة من الخدمات الوقائية كالرعاية الصحية للأم والطفل، والتطعيم، والتثقيف الصحي، إضافة إلى الخدمات العلاجية كالإسعاف الأولي، وتوفير طبيب عام في بعض العيادات، وعيادات متخصصة كعيادات أسنان، والمختبرات.

بلغ إجمالي عدد زيارات مراجعي الطبيب في مراكز الرعاية الصحية الأولية 2,012,524 زيارة العام 2020 مقارنة بـ 2,149,468 في العام 2019، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6%. كما انخفض عدد زيارات الكادر الطبي للعيادات من 54,105 زيارات طبية العام 2019 إلى 44,610 زيارات طبية في العام 2020، ومعدل المراجعين في كل زيارة طبيب إلى مراكز الرعاية أو العيادات من 39.5 في العام 2019 إلى 36.9 مريض في العام 2020، وعدد مراجعي العيادات المتخصصة من 402,132 مراجعاً العام 2019 إلى 368,574 مراجعاً العام 2020. كل هذا يدلل بوضوح على تأثر خدمات الرعاية الصحية الأولية سلباً بسبب الجائحة في ظل عدم القدرة على الوصول أو لعدم تواجد الطواقم الطبية بالوتيرة السابقة نفسها لما قبل الجائحة.[61]

تعد النساء، وبخاصة الحوامل، من أكثر الفئات تأثراً بجائحة كورونا بسبب التقييدات المفروضة على الحركة، وتقليص عدد زيارات الأطباء للعيادات في مراكز وزارة الصحة الفلسطينية، والخوف من الإصابة بالفيروس. تشير بيانات وزارة الصحة الفلسطينية إلى انخفاض أعداد النساء الحوامل المتوجهات إلى مراكز الرعاية الصحية إلى 97,360 زيارة خلال العام 2020، مقارنة بـ 151,830 زيارة في العام 2019. ترافق ذلك مع انخفاض أعداد النساء الحوامل المسجلات في مراكز وزارة الصحة العام 2020، إلى 28,547 امرأة حاملاً مقارنة بـ 36,048 امرأة حاملاً خلال العام 2019. كذلك انخفضت زيارات النساء ما بعد الولادة لمراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة إلى 10,252 زيارة للطبيب مقارنة بـ 17,918 زيارة في العام 2019.

على الرغم من تفاقم صعوبة الوضع الوبائي، والارتفاع في أعداد الإصابات والوفيات بسبب تفشي فيروس كورونا، فإن وزارة الصحة الفلسطينية تمكنت من الالتزام ببرنامج التطعيم الشامل والمجاني خلال العام 2020، حرصاً منها على صحة الأطفال، وعدم نقل أي أمراض لهم، حيث وصلت نسبة تغطية برنامج التطعيم للأمراض السارية للأطفال ما دون السنتين حد الاكتمال.

الأمراض المزمنة أو غير السارية

شهدت نسبة الإصابة بأمراض السرطان المختلفة في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.5% خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019، كما شهدت نسبة الوفيات الناتجة عن مضاعفات مرض السكري زيادة ملفتة مقدارها 27% مقارنة بالعام 2019، بمعدل 41.4 وفاة لكل 100 ألف من السكان في الضفة الغربية. وعلى الرغم من الارتفاع في معدل الإصابة بالأمراض المزمنة خلال العام 2020، فقد تم تقليص الخدمات المقدمة لهم، وتخصيص جزء كبير من الإمكانيات المادية لعلاج المصابين بجائحة كورونا. على سبيل المثال، تم تأجيل ما لا يقل عن 7,000 عملية في الضفة الغربية خلال فترات

61 التقرير الصحي السنوي، 2019 و2020. وزارة الصحة الفلسطينية.

الإغلاق الكلي، كما تم تقييد خدمات القطاع الخاص الصحية والسماح للعيادات الخاصة بالتعامل مع الحالات الطارئة فقط، وإغلاق أقسام عدة في المستشفيات الخاصة، وتحويلها إلى مراكز بديلة للتعامل مع المصابين بفيروس كورونا.[62] يعني ذلك أن معاناة المصابين بأمراض مزمنة كالسرطان، والسكري، والفشل الكلوي، أو غيرها، قد تفاقمت خلال فترات الإغلاقات بسبب ضعف خدمات الرعاية الصحية المخصصة لهذا النوع من الأمراض، وهو ما تؤكد عليه أرقام وزارة الصحة من انخفاض العدد الكلي لتحويلات شراء الخدمة من خارج مرافق وزارة الصحة إلى 80,020 تحويلة، بانخفاض مقداره 23.7% عن العام 2019 (104,881 تحويلة).

التأمين الصحي

يعد التأمين الصحي أحد أعمدة الحماية الاجتماعية، بالأخص للفئات التي لا تستطيع تحمل تكلفة العلاج. أظهرت جائحة كورونا أهمية توفر التأمين الصحي والرعاية الصحية للجميع دون عوائق مالية. تظهر بيانات وزارة الصحة الفلسطينية أن أعداد الأسر المشتركة في التأمين الصحي الحكومي خلال العام 2020 لم ترتفع سوى بقدر بسيط (أقل من ألف أسرة)، لكن ارتفعت عوائد التأمين بشكل كبير (ما يزيد على 3 ملايين شيكل عن العام السابق). إلا أن بيانات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[63] تشير إلى ارتفاع في نسب العاملين بأجر الذين يتوفر لهم تأمين صحي مجاني/جزئي، حيث ارتفعت النسبة على مستوى فلسطين من 11.8% العام 2019، إلى 15.2% العام 2020، كذلك الحال بالنسبة للعاملين بأجر الذين يتوفر لهم تأمين صحي حكومي مجاني، حيث ارتفعت النسبة على مستوى فلسطين من 33.3% العام 2019، إلى 33.8% العام 2020. هذا ينطبق، أيضاً، على نسبة العاملين بأجر الذين يتوفر لهم تأمين ضد إصابات العمل، حيث ارتفعت النسبة على مستوى فلسطين من 28.4% العام 2019 إلى 33.8% العام 2020. وقد يعود هذا، بشكل كبير، إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية خشية من مضاعفات الإصابة من جائحة كورونا، وما يترتب عليها من تكاليف كبيرة في حال حاجة المريض للعناية الطبية في المستشفى، وبخاصة أن عدداً كبيراً من الإصابات الحرجة توجه للعلاج في المستشفيات الخاصة لعدم وجود قدرة لدى المستشفيات العامة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الإصابات التي بحاجة إلى رعاية طبية عالية، وأجهزة التنفس الصناعي، وبشكل خاص في ذروة انتشار المرض في النصف الثاني من العام 2020. ومن الملاحظ انخفاض عدد العاملين بأجر في قطاع غزة الذين توفر لهم تأمين صحي خاص (من 2.1% العام 2019 إلى 1.5% العام 2020)، أو تأمين ضد إصابات العمل (من 18.7% العام 2019، إلى 14.8% العام 2020)، ما أثر سلباً على قدرتهم في الوصول إلى الخدمات الطبية، ما يؤثر على ارتفاع مستوى الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

الإعاقة

في فلسطين، تفاقمت معاناة ذوي الإعاقة خلال جائحة كورونا بسبب تعطل الخدمات الصحية والدعم المقدم لهم بالعادة من خلال الجمعيات ومراكز الرعاية غير الحكومية، كما واجه بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة صعوبات في الالتزام بالإجراءات الوقائية المتبعة، بما في ذلك النظافة الشخصية، والتنظيف المتكرر الموصى به للأسطح والمنازل بسبب الإعاقات الجسدية، كما أن التباعد الاجتماعي خلق تحدياً جديداً لهم بسبب حاجتهم إلى مساعدة ودعم منتظمين من أشخاص آخرين من أجل الحصول على الرعاية الذاتية اليومية. يؤكد هذا على أهمية توفير بيئة صديقة ومساندة لذوي الإعاقة، إضافة إلى أهمية إيجاد نظام ضمان اجتماعي يكفل حقوق ذوي الإعاقة في الظروف كافة، ويوفر لهم الحياة الكريمة. وترتبط الإعاقة بالفقر عادة، وتعد فئة ذوي الإعاقة في فلسطين من صلب اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية التي توفر لهم برامج ومساعدات خاصة كونها فئة مهمشة اجتماعياً.

الخاتمة

تأثرت خدمات الرعاية الصحية المقدمة من خلال وزارة الصحة الفلسطينية، بشكل ملاحظ، خلال العام 2020، نتيجة تخصيص جزء كبير من الموارد البشرية والمالية المحدودة المتوفرة لديها لمواجهة جائحة كورونا. استدعى ذلك تقليص عدد من الخدمات والإجراءات المخصصة لفئات مختلفة من المرضى مثل ذوي الأمراض المزمنة، وذوي الإعاقة،

62 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، 2021. الاستجابة الشاملة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في فلسطين تحت الاحتلال، المحور الثالث المجتمعات الصامدة والوصول إلى الخدمات الرئيسية، رام الله-فلسطين:
http://www.mas.ps/files/server/2021/main%20services%203%20a.pdf

63 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2020. رام الله- فلسطين.

والنساء الحوامل، ما اضّطرها إلى اللجوء إلى المؤسسات الصحية في القطاع الخاص، وتحمل التكاليف المرتفعة للخدمات الصحية في ظل تردي الوضع الاقتصادي لعدد كبير من الأسر خلال فترة الجائحة، أو اللجوء إلى الجمعيات والمؤسسات الطبية في القطاع غير الحكومي التي تقدم بعض الخدمات المجانية. أظهرت الجائحة ضعف أنظمة الرعاية الصحية بسبب نقص الموازنات الحكومية، وعدم وجود مرونة في النظام الصحي للتعامل مع الطلب الكبير والمفاجئ على الخدمات الصحية في أوقات الكوارث والأوبئة. أضف إلى ذلك حرمان نسبة كبيرة من الفقراء والمهمّشين من الوصول إلى الخدمات الصحية اللازمة، وبخاصة أنهم غير قادرين للحصول عليها من القطاع الخاص، ما فاقم من أوضاع هذه الشريحة الواسعة الانتشار في المجتمع، وبالتالي أثّر سلباً على مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

6-إصدارات حديثة

آفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 2019-2025

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» تقريراً يعرض فيه التوقعات المحتملة لتطور الاقتصاد الفلسطيني في فترة 2019-2025،[64] وذلك عبر محاكاة نموذج الاقتصاد الكلي للاقتصاد الفلسطيني الذي صاغه «الأونكتاد» في العام 2006، وقام بتحديثه وتعديله في العام 2018.[65]

تمت محاكاة النموذج على فرضية استمرار العلاقة الاقتصادية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بموجب اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي،[66] وعدم حدوث أي تغيير جذري على المشهد السياسي الحالي، كما تشمل الفرضية استمرار الحصار الإسرائيلي الصارم على قطاع غزة المفروض منذ العام 2006.

لم تحمل نتائج محاكاة النموذج أي توقعات جيدة للاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020، فلقد أظهرت النتائج أنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيتراجع بشكل حاد، وبنحو 15.5% في ذلك العام بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا، التي ضربت عصب الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، وسيواكب هذا التراجع في الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع زيادة عدد السكان، تراجع في حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17.5% خلال العام 2020. وأظهرت النتائج، أيضاً، أن الاقتصاد الفلسطيني سيحتاج إلى عامين للتعافي من آثار جائحة كورونا، إذ سيشهد الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2021 و2022 نمواً بنحو 11%. و6% على التوالي، في حين سينمو الاقتصاد الفلسطيني بوتيرة ثابتة خلال الأعوام 2023-2025 وبمعدل سنوي يساوي 3.7%. وسيرافق هذا النمو في الناتج المحلي نمواً في حصة الفرد من الناتج المحلي مع أخذ الزيادة السنوية في عدد السكان، إذ ستنمو حصة الفرد بمعدل 1.2% سنوياً خلال الفترة. ومن المتوقع أنّ لا تحدث معدلات النمو هذه تغييراً هيكلياً على نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ سيحافظ كل نشاط على نسبة المساهمة نفسها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2025. بالمقابل، من المتوقع أن تسهم معدلات النمو هذه في خفض نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، إذ ستنخفض هذه النسبة لتصل إلى 30% مع نهاية العام 2025 مقارنة مع 35% في العام 2018.

بخصوص التنبؤات المتعلقة بمعدل البطالة، تظهر نتائج محاكاة النموذج أنّ معدل البطالة سوف يصل إلى 30% في العام 2020، تحت تأثير تداعيات جائحة كورونا، وسيستمر بالصعود ليصل إلى 31% في العام 2025، ويعزى السبب الرئيسي في وصول معدل البطالة إلى هذا المستوى المرتفع مع نهاية العام 2025، إلى عدم مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص العمل الكافية لخفض معدل البطالة، وذلك في ظل استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة. إذ تشير التنبؤات إلى أن عدد العاملين الفلسطينيين (سواء أكانوا العاملين في السوق المحلي، أو إسرائيل والمستعمرات) لن يشهد زيادة كبيرة خلال الفترة ما بين 2019-2025، إذ سيصل عددهم إلى حوالي 919 ألف عامل مع نهاية العام 2025، بالمقارنة مع حوالي 834 ألف عامل في العام 2019 (نمو بنحو 10% ما بين بداية الفترة ونهايتها)، وتظهر التنبؤات، أيضاً، أن عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات سيرتفع إلى حوالي 145 ألف عامل في العام 2025، مقارنة مع حوالي 115 ألف عامل في العام 2019. وبحسب هذه النتائج، فإن "الأونكتاد" يرى أن هذه الزيادة في عدد العاملين، بغض النظر عن مكان عملهم (السوق المحلي، إسرائيل والمستعمرات) لن تكون كافية لخفض معدل البطالة إلى ما دون 30%.

على صعيد المالية العامة، من المتوقع أن تستمر موازنة الحكومة الفلسطينية في تحقيق العجز كما يظهر الشكل 1 خلال الفترة ما بين 2019-2025، وذلك نتيجة نمو النفقات بوتيرة أعلى من النمو الحاصل على الإيرادات، إذ ستستمر الإيرادات في التراجع في ظل استمرار الفصل الإداري لقطاع غزة عن الضفة الغربية، وكما ستستمر الإيرادات في

64 UNCTAD (2021): Integrated Simulation Framework - II Model for Palestinian Economic Policy: https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2021d1_en.pdf

65 النموذج المستخدم هو بمضمونه نموذج كينزي يركز على جانب الطلب، ولكنه يختلف عن النماذج الكينزية التقليدية بأنه يشمل جانب العرض أيضاً. وهو يستعمل إطار محاكاة متكامل (Integrated Simulation Framework).

66 يجب التنويه، هنا، بأن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تلتزم بكل بنود بروتوكول باريس، وأنها أوقفت العمل ببعض تلك البنود وفق توجهاتها السياسية.

التراجع نتيجة الانخفاض المتوقع في الواردات، التي تشكل الضرائب المفروضة عليها جزءاً مهماً من إيرادات الحكومة الفلسطينية (نصف الإيرادات بالمتوسط خلال الأعوام العشرة الأخيرة)،[67] فلقد أظهرت التنبؤات تراجعاً في حصّة الواردات؛ سواء من إسرائيل أو من العالم الخارجي، أو من الناتج المحلي الإجمالي.[68]

شكل 1: إجمالي الإيرادات العام وإجمالي النفقات العام للحكومة الفلسطينية خلال الأعوام 1996-2025

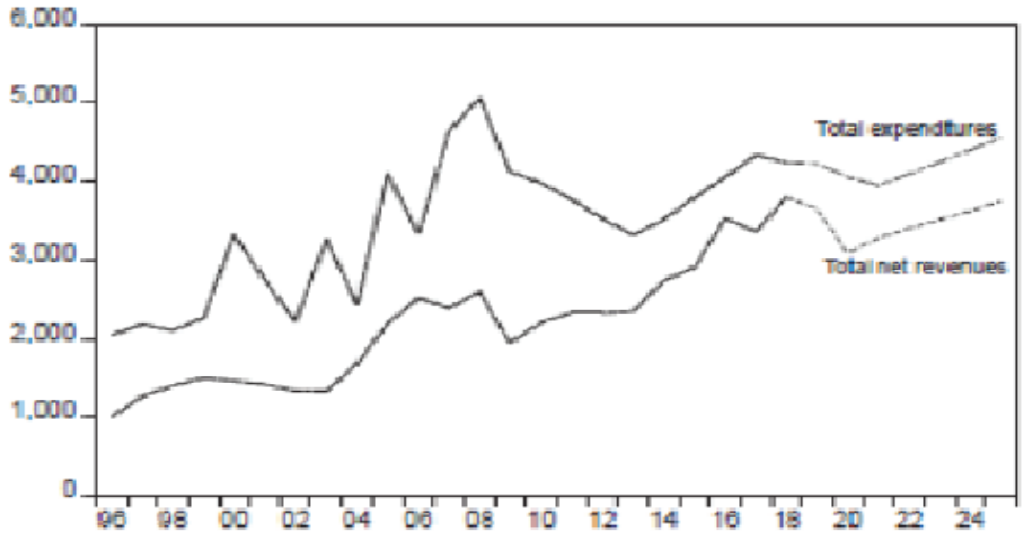

بناءً على هذه النتائج، توصل "الأونكتاد" إلى نتيجة واضحة مفادها أنه لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، والحد من ارتفاع نسبة البطالة، فإنه لا بد من تضافر الشروط التالية:

- تخفيف القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.
- رفع الحصار الإسرائيلي الصارم عن قطاع غزة.
- زيادة الدعم المقدم من قبل الدول المانحة.
- توفير مساحة سياسية أكبر لصانعي السياسة الفلسطينيين، وذلك كي يتمكنوا من صياغة السياسات النقدية والتجارية والمالية الملائمة والقادرة في الوقت نفسه على تلبية احتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

67 وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للأعوام 2011-2020: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
68 لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري، راجع صندوق «فلسطين بين العجز المزدوج وفجوة الموارد» في العدد 49 من المراقب الاقتصادي.

7- مفاهيم وتعاريف اقتصادية
ريع السيادة (Seigniorage)

منذ أن بدأت البشرية باستخدام قطع نقدية من المعادن الثمينة كوسائط للتداول والاحتفاظ بالثروة (في حوالي العام 600 قبل الميلاد) أخذ الأمراء الذين يصدرون تلك القطع يجنون إيراداً يعرف باسم "**حق الأمير**" (Seigniorage). ولفهم كيفية حصول هذا الإيراد، علينا أن نلاحظ أن القطع النقدية كانت تصنع، آنذاك، من الذهب أو الفضة، وكان من المفترض أن تتطابق قيمتها مع قيمة/وزن المعدن الثمين فيها. ولكن الأمراء الذين كانوا يصدرون تلك القطع، كانوا يخلطون المعدن الثمين بمعادن رخيصة لضمان تماسك وديمومة قطع النقد من جهة، ولزيادة وزنها من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن قطعة النقد التي تبلغ قيمتها/وزنها 100 غ من الفضة، كانت تحتوي فعليا على 80 غ فقط؛ أي أن الأمير كان يجني ما قيمته 20 غ من الفضة من كل قطعة نقد يصدرها ويتم تداولها في السوق. هذا الفرق كان بمثابة تعويض عن تكاليف إصدار العملة والربح الذي يحققه الأمير مقابل الثقة التي يمنحها لقيمة النقد، وكان على الأمراء (أو الملوك أو الخلفاء) مراعاة توازن دقيق بين الرغبة بزيادة أرباحهم، عن طريق زيادة كمية المعادن الرخيصة، وبين ضرورة الحفاظ على ثقة الرعية حتى تستمر في تقبل القطع النقدية واستخدامها.

وبعد قرون من الزمن، مع حلول القرن السابع عشر، بات بإمكان الأثرياء وضع ثرواتهم في البنوك وإجراء معاملاتهم عن طريق كتابة "وصولات تعهد بالدفع" تسمح لحاملها الذهاب إلى البنك ومقايضتها بما يقابل قيمتها من معادن ثمينة، وهكذا كانت وصولات الدفع الجدّ الأول للأوراق النقدية (البنكنوت) التي نعرفها اليوم، والتي ربما هي، أيضاً، في طريقها إلى الزوال لصالح الحسابات النقدية الإلكترونية.

من وصولات التعهد بالدفع إلى أوراق العملة

لم يتطلب الأمر سوى تطور على صعيدين للانتقال من ذلك النظام إلى أنظمة النقد المعاصرة. التطور الأول هو قيام الحكومات (ممثلة بالمصارف المركزية) باحتكار حق إصدار وصولات التعهد بالدفع، عوضاً عن الأفراد أو المصارف. وثانيهما تمثل في تقليص حق الأفراد باستبدال وصولات التعهد بالدفع هذه بالمعادن الثمينة. ومع هذا التقليص المتدرج، وصولاً إلى إلغاء هذا الحق كلياً، بات بإمكان المصارف المركزية إصدار وصولات تعهد بالدفع (أي أوراق نقدية) دون الاضطرار للاحتفاظ بكميات معادلة من المعادن الثمينة مقابلها بالضرورة. ومع هذا النظام الجديد، ظهر المفهوم المستجد **لريع السيادة** (Seigniorge).[69]

ريع السيادة

هو الدخل الذي يتحقق للجهة التي تحتكر حق إصدار العملة، وهو يعادل الفرق بين القيمة الإسمية المسجلة على أوراق البنكنوت أو قطع النقد وبين تكاليف "طباعة" الأوراق النقدية، أو سك قطع النقد. على سبيل المثال، عندما يصدر البنك المركزي ورقة نقد بقيمة 10 دنانير، فإن الحكومة تحصل على دخل يعادل 10 دنانير تستخدمها لشراء خدمات وبضائع من السوق بهذه القيمة. وعلى افتراض أن تكلفة طباعة هذه الورقة النقدية تعادل نصف دينار، فإن دخل الحكومة الصافي **(ريع السيادة)** من هذا الإصدار يبلغ 9.5 دينار. هذا العرض المبسط يسمح لنا باستنتاج التالي: أولاً، أن قيمة ريع السيادة السنوية **تتناسب طرداً** مع زيادة حاجة الأفراد للنقود الورقية والمعدنية في الاقتصاد. ثانياً، ونظراً لأن الحاجة إلى النقود في الاقتصاد تزداد بشكل طردي مع نمو هذا الاقتصاد، فإن احتكار إصدار العملة يترافق مع توليد **دخل متزايد مع مرور الزمن.**

الثقة والحاجة

من الطبيعي أن نتساءل لماذا يقبل الأفراد قطع الورق هذه، عديمة القيمة بذاتها، لقاء جهودهم وبضائعهم، مع علمهم التام بأنه ليس هناك احتياطي من المعادن الثمينة مقابلها ولا ضمان فعلي لقيمتها؟ الجواب البسيط على ذلك هو الثقة والحاجة. الثقة بتعهد البنك المركزي بأنه سيبذل ما يستطيع لصيانة القيمة الشرائية لهذه "الأوراق"، والثقة بأن الآخرين سوف يقبلون دائماً هذه الأوراق كوسيلة دفع. أما في الحالات التي تنهار بها هذه الثقة، كما في ظرف التضخم المنفلت من عقاله، فإن

69 مكن للفرد طبعاً أن يقوم بشراء المعادن الثمينة من السوق لقاء ما لديه من أوراق بنكنوت نقدية، أي استبدال العملة بالمعادن، ولكن الحكومة لا تضمن للفرد أن قيمة المعدن الثمين تظل ثابتة على حالها بالنسبة للقيمة الإسمية للنقود التي يحملها.

فرض الحكومة للعملة كأداة وحيدة للتبادل في الاقتصاد يجبر الأفراد على استخدامها، على الرغم من أنهم يسارعون إلى التخلص منها عبر شراء البضائع والحاجيات، أو شراء عملات أجنبية يثقون بها (العملة الصعبة أو القطع النادرة).

المفارقة بين ريع السيادة والتضخم

قد يتساءل البعض لماذا إذن لا يقوم البنك المركزي بطباعة كميات غير محدودة من أوراق العملة بحيث تحصل الحكومة على التمويل الذي تحتاجه، وتستغني بذلك عن متاعب وتكاليف فرض الضرائب؟ هذا بالطبع ليس خياراً متاحاً، لأن كمية **ريع السيادة** السنوية التي تحصل عليها الحكومة تعادل مقدار نمو الطلب على النقود في الاقتصاد. وإذا ما قامت الحكومة بطباعة أوراق نقد بكميات **تفوق** زيادة طلب الجمهور على هذه الأوراق، فإن هذا يؤدي مباشرة إلى ارتفاع التضخم. وارتفاع معدل التضخم بنسب عالية يؤدي بدوره إلى تقليص طلب الجمهور على النقود، ما يعني، بدوره، انخفاض حصيلة **ريع السيادة**. إذن، توجد هنا مفارقة: عندما تقوم الحكومة بزيادة عرض النقود بكميات أكبر بكثير من زيادة الطلب على النقود، فإن الحصيلة المتحققة من **ريع السيادة** يمكن أن تصبح أقل مما كان يتم تحصيله قبل **الإصدار** الإضافي للأوراق النقدية.

ريع السيادة في فلسطين

فلسطين، كما هو معلوم، لا تمتلك نقدها الوطني الخاص، وهو ما يعني أن ريع السيادة المتحقق من استعمال النقد فيها يذهب إلى مصدري العملات الثلاث التي يتم تداولها في الأراضي الفلسطينية (الشيكل، والدينار، والدولار). هذا، وقد تعرضت الدراسات التي تناولت ريع السيادة في فلسطين إلى جانبين للموضوع: الخسائر التي تحملها الطرف الفلسطيني من عدم حصوله على ريع السيادة، وإيراد ريع السيادة الممكن في حال أقدمت فلسطين على إصدار عملتها الخاصة. يتطلب تقدير كمية ريع السيادة في الحالتين معرفة كمية النقود في التداول (أي الطلب على النقود) في الأراضي الفلسطينية، ومعدل زيادة هذه الكمية (الطلب) سنوياً.

توصلت أولى الدراسات التي سعت إلى تقدير كمية ريع السيادة الضائع على الضفة والقطاع، الذي استقطعته إسرائيل خلال الفترة 1970-1987 بأنه يتراوح بين 1.6% و 4.2% من الناتج القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية سنوياً. ومن المهم الإشارة إلى أن الشيكل شهد في تلك الفترة تضخماً مرتفعاً، وهو ما انعكس في الارتفاع النسبي لكمية الريع السيادي الضائع. ولقد قدرت الدراسة ذاتها كمية ريع السيادة الضائع للفترة ما بعد اتفاق أوسلو (1994-1998)، فوجدته يتراوح بين 0.31% و 1.68% من الناتج القومي الإجمالي سنوياً.[70]

هناك دراسة أخرى صدرت في العام 1996 سعت إلى تقدير قيمة كمية ريع السيادة المحتمل للدولة الفلسطينية في حال قامت بإصدار عملتها الوطنية الخاصة بها، فوجدت أنه مع معدل نمو 5% سنوياً، ومعدل تضخم 5%، فإن إيراد ريع السيادة سوف يبلغ 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى. هذا المعدل المرتفع هو أساساً بسبب إحلال العملة الجديدة محل العملات الأخرى. أما بعد السنوات الخمس، وإنجاز إحلال العملة الوطنية محل العملات الأخرى، فإن كمية ريع السيادة السنوي لن يزيد على 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي.[71]

حاججت دراسة أجريت في العام 2004 بأن التقديرات السابقة **لريع السيادة** في فلسطين مبالغ بها. واستندت الدراسة إلى مسح قام به **البنك المركزي البريطاني** عن قيمة **ريع السيادة** في 44 دولة خلال 3 فترات زمنية بين 1979 و1993. وتوصل المسح إلى أنه في ظل معدل تضخم متهاود، وبنك مركزي مستقل نسبياً، فإن قيمة **ريع السيادة** تراوحت بالمتوسط بين 0.5% و10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول.[72]

واضح أن تباين التقديرات في الدراسات التي أجريت عن **ريع السيادة** في فلسطين، ناتج عن عدم توفر تقديرات دقيقة لكمية الطلب على النقود في الأراضي الفلسطينية، ولمعدل النمو السنوي في هذا الطلب. ومن بين الأسباب التي تعقد عملية التقدير وجود ثلاث عملات في التداول، وغياب المعلومات الدقيقة حول نسب استخدام هذه العملات.

70 Hamed & Shaban (1993) and Hamed (1999) "Current monetary arranangments between Isreal and the West Bank and Gaza Strip and possible alternatives" paper commissioned for the EU.
71 Arnon & Spivak (1996): On the introduction of a Palestinian currency. Middle East Business and Economic Review, 8 (1): 1-14.
72 Cobham (2004): Alternative currency arrangement. In The Economics of Palestine. David Cobham and Numan Kanafani (eds.) Rutledge, London.

مـا الـذي يمكـن اسـتنتاجه مـن قيمـة **ريـع السـيادة الضائـع** والممكـن فـي الأراضـي الفلسـطينية؟ نتيجتـان: أولاً، أن مبالـغ ريـع السـيادة التـي ضاعـت، ولا تـزال تضيـع علـى الطـرف الفلسـطيني، نتيجـة اسـتخدام الشـيكل أساسـاً فـي **الاقتصـاد الفلسـطيني**، ليسـت بالمبالـغ التافهـة، وأن علـى الطـرف الفلسـطيني المطالبـة بهـا، وعلـى الطـرف الإسـرائيلي واجـب ردهـا إلـى سـلطة النقـد الفلسـطينية. ثانيـاً، أن **إيـراد ريـع السـيادة** الـذي يمكـن إحـرازه فـي حـال إصـدار عملـة وطنيـة خاصـة بفلسـطين ضئيـل نسـبياً، ولا يبـرر، بحـد ذاتـه، التعـرض للمخاطـر الجسـيمة المترافقـة مـع إصـدار عملـة فلسـطينية ضمـن الظـروف الراهنـة.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2020[1]

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020	2020 الربع الأول	2020 الربع الثاني	2020 الربع الثالث	2020 الربع الرابع	2021 الربع الأول
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,632.0	4,733.4	4,915.3	5,039.0	5,101.2	**5,054.5**	**5,075.2**	5,116.9	5,148.4	5,179.9
الضفة الغربية	2,803.4	2,856.7	2,953.9	3,020.0	3,053.2	3,028.3	3,039.3	3,061.6	3,078.4	3,095.2
قطاع غزة	1,828.6	1,876.7	1,961.4	2,019.0	2,048.0	2,026.2	2,035.9	2,055.3	2,070.0	2,084.7
سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)[2]										
عدد العاملين (ألف شخص)	939.6	948.7	956.3	1,013.0	956.0	1,009.8	888.7	936.0	995.0	994.1
نسبة المشاركة (%)	43.8	44.0	43.5	44.3	40.9	43.1	38.5	41.0	41.0	42.9
معدل البطالة (%)	23.9	25.7	26.2	25.3	25.9	25.0	26.5	28.3	23.4	27.8
- الضفة الغربية	17.5	18.4	17.3	14.6	15.7	14.2	14.7	18.5	14.9	17.1
- قطاع غزة	35.4	38.3	43.1	45.1	46.6	45.5	49.1	48.6	43.1	47.9
الحسابات القومية بالاسعار الثابتة (سنة الاساس 2015) (مليون دولار)[3]										
الناتج المحلي الإجمالي	15,211.0	15,426.9	15,616.2	15,829.0	14,015.4	3,833.7	3,134.9	3,506.2	3,540.6	3,607.5
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,342.9	13,420.3	13,570.1	14,126.5	12,367.2	3,453.9	2,821.0	3,042.4	3,049.9	3,200.9
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,584.7	3,093.6	3,318.9	3,202.3	3,207.6	722.0	761.3	809.3	915.0	822.2
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	3,873.8	4,166.9	4,260.3	4,177.1	3,207.1	930.1	658.1	780.1	838.8	863.5
- الصادرات	2,208.3	2,515.6	2,578.7	2,630.5	2,445.9	539.5	526.7	652.5	727.2	648.8
- الواردات (-)	7,796.3	7,901.5	8,256.8	8,376.1	7,084.7	1,845.4	1,501.3	1,782.1	1,955.9	1,949.9
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,534.4	3,620.5	3,562.3	3,656.7	3,235.0	890.0	706.7	800.9	837.4	866.3
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,489.8	3,463.1	3,417.7	3,378.3	2,913.9	804.8	653.8	726.5	728.8	737.9
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,664.5)	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,500.7)	(5,452.9)	(1,478.9)	(1,120.0)	(1,351.0)	(1,504.0)	(1,600.0)
ميزان الدخل	1,896.0	2,129.0	2,786.2	2,658.0	2,546.6	684.6	424.0	697.0	741.0	750.0
ميزان التحويلات الجارية	1,626.2	1,708.7	1,499.1	2,009.2	1,833.6	445.6	464.0	454.0	470.0	422.0
ميزان الحساب الجاري	(2,142.7)	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,833.5)	(1,072.7)	(348.7)	(232.0)	(200.0)	(293.0)	(428.0)
أسعار الصرف والتضخم[4]										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.84	3.6	3.59	3.56	3.441	3.496	3.514	3.419	3.335	3.272
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.42	5.08	5.07	5.03	4.840	4.931	4.943	4.798	4.692	4.615
معدل التضخم (%)[4]	(0.22)	0.21	(0.19)	1.58	(0.73)	(0.39)	(1.20)	(0.20)	1.21	(0.26)
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	3,551.9	3,651.5	3,462.9	3,290.6	3,802.1	973.5	487.7	275.8	1,789.1	1,026.3
النفقات الجارية	3,661.7	3,794.8	3,660.0	3,660.1	4,686.8	830.9	419.1	731.9	1,972.8	665.9
النفقات التطويرية	216.5	257.9	276.9	200.0	207.8	21.4	33.0	39.1	75.3	21.7
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(326.4)	(401.3)	(474.0)	(569.5)	(1,092.6)	121.2	35.6	(495.1)	(258.9)	338.7
إجمالي المنح والمساعدات	766.3	720.4	664.8	492.1	565.9	79.7	196.8	101.8	85.0	10.7
فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	440.0	319.1	190.9	(77.3)	(526.7)	200.9	232.4	(393.3)	(173.9)	349.3
الدين العام الحكومي	2,483.8	2,543.2	2,369.5	2,795.1	3,649.2	2,886.7	3,080.9	3,460.2	3,649.2	3,545.2
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/ مطلوبات المصارف	14,196.4	15,850.2	16,125.0	17,825.5	19,934.0	17,709.5	18,237.1	18,625.0	19,934.5	20,059.9
حقوق الملكية	1,682.4	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,973.8	1,991.6	1,984.7	1,959.1	1,967.4	2,016.7
ودائع الجمهور	10,604.6	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,137.0	13,303.8	13,814.1	14,061.9	15,138.3	15,182.4
التسهيلات الائتمانية	6,871.9	8,026.0	8,432.3	9,039.1	10,075.0	9,249.9	9,652.4	9,894.0	10,078.7	10,150.6

1. بيانات الأرباع للأعوام 2020-2021 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.
2. اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أن البطالة تشمل، فقط، الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي، وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لهذا، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. ونسجل، هنا، أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.
3. قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا، سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات.
4. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال.

** الأرقام بين الأقواس سالبة.